دولة فلسطين

سلطة المياه الفلسطينية

State of Palestine

Palestinian Water Authority

سلطة الميـــاه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017-2022)

الخطة التنموية الاستراتيجية لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (SDP)

NORPLAN
Consulting Engineers and Planners

HOPE
Consultants

UNIVERSAL GROUP
for Engineering & Consulting

3 نيسان 2016

نابلس، فلسطين

جدول المحتويات

الفصل الأول: تمهيد 4
1.1 مقدمة 5
1.1.1 خلفية عامة 5
1.1.2 أهداف المشروع 5
1.1.3 طبيعة المشروع 6
1.2 منهجية العمل 7
1.3 المنهجية الفنية 8
1.3.1 اطلاق المشروع والتقرير الأولي 8
1.3.2 جمع المعلومات والتقارير 11
1.3.3 مراجعة الدراسات السابقة 12
1.3.4 مسح الاحتياجات والمشاريع 12
1.3.5 تطوير الخطة التنموية الاستراتيجية 13
1.3.6 وضع خطط التنفيذ والمتابعة 13
1.3.7 إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية 13
1.3.8 تطوير الخطة التنموية الإستراتيجية بشكل نهائي 14
1.4 تطوير الخطة التنفيذية 14
1.4.1 تصميم نظام تحديد الأولويات 14
1.4.2 تحديد الأولويات 14
1.4.3 الإطارالزمني 14
1.4.4 إعداد مسودة خطة العمل والتنفيذ 15
1.4.5 إعداد خطة العمل والتنفيذ بشكلها النهائي 15
1.5 واقع قطاع المياه الفلسطيني 15
1.5.1 مصادر المياه 15

1.5.2 التزويد بالمياه 17
1.5.3 الصرف الصحي 18
1.5.4 البنى المؤسسية والقانونية 18
1.5.5 الوضع المالي 21
الفصل الثاني: تشخيص حال القطاع والقضايا ذات الأولولية 22
2.1 مراجعة الدراسات والوثائق السابقة 23
2.2 التحليل الاستراتيجي لواقع قطاع المياه 33
2.3 العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية (2017–2022) 40
الفصل الثالث: الاطار التنموي الاستراتيجي لقطاع المياه الفلسطيني 42
3.1 الرؤية 43
3.2 الغايات الاستراتيجية (2017–2022) 45
3.3 الاهداف والاولويات الاستراتيجية (2017–2021) 47
3.4 المؤشرات المتوقعة 49
الفصل الرابع: برامج القطاع 57
البرامج القطاعية 58

الفصل الأول: تمهيد

1.1 مقدمة

1.1.1 خلفية عامة

أقر مجلس وزراء دولة فلسطين خطة عمل للإصلاح من أجل تحديد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح المؤسسي والتشريعي في قطاع المياه ويشمل ذلك إعادة تنظيم قطاع المياه والمؤسسات، بناء القدرات، وتطوير الاستراتيجيات والسياسات بالتوافق والتزامن مع تغيير يحدث في الترتيب الداخلي لهذا القطاع. وقد تم مؤخرا إقرار قانون المياه الجديد (2014/14) والذي يعكس الهيكل التنظيمي الجديد لقطاع المياه.

إن خطط التنمية الاستراتيجية من شأنها المساهمة في إبراز وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية على المستوى الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظات. يتم إعداد خطط التنمية الاستراتيجية في بيئة تفاعلية وتشاركية بين جميع الأطراف، مما يشكل الأساس للتخطيط السليم وبما يؤثر بشكل مباشر على تحديد سياسات التنمية الاستراتيجية المستدامة على الصعيد الوطني ومن ثم الإقليمي. يتم الاسترشاد بخطط التنمية الاستراتيجية لتعزيز الأولويات التنموية، مما يوفر فرص أفضل لنجاح الخطط ويساهم في عملية تمويل وتنفيذ المشاريع المنبثقة عنها دون هدر للموارد والمصادر.

وفي هذا السياق، تم إعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه في فلسطين للفترة من 2017 إلى 2022، والتي تم الاستناد في إعدادها إلى أدوات إعداد مخططات التنمية الاستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يعكس الاستراتيجية التي اعتمدت لقطاع المياه للسنوات ما بين 2012–2032، والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للفترة 2014–2016، والموارد والاحتياجات على المستوى الاقليمي والمحلي.

1.1.2 أهداف المشروع

تتمثل عملية إعداد خطة التنمية الاستراتيجية لقطاع المياه بتشخيص واقع المجالات التنموية الخاصة بقطاع المياه وتحديد القضايا التنموية ذات الأولوية، ومراجعة وتحليل الرؤية، ووضع الأهداف اللازمة لتحقيق الرؤية أخذ بالإعتبار القضايا ذات ذات الأولوية، ومن ثم تحديد التدخلات التموية من برامج ومشروعات وأنشطة، وصولا لتحقيق أهداف تطوير وتنمية القطاع، وترجمتها في وثيقة تشمل خطة عمل قابلة للتنفيذ والمتابعة.

تحقق الخطة أهدافا تنموية إستراتيجية متكاملة تعكس رؤية وتوجهات قطاع المياه. وتحدد خطة التنمية الاستراتيجية كذلك خطة العمل للمشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية ومناطق تنفيذها في المحافظات وعلى

المستوى المحلي. يتمثل الهدف الأساسي من مشروع الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه في تقديم المساعدة الفنية لسلطة المياه الفلسطينية وذلك يشمل:

- إعداد خطة تفصيلية لإطار التنمية الاستراتيجي لقطاع المياه التي تتضمن الرؤية والأولويات والنتائج المتوقعة لفترة 6 سنوات على أساس القدرات المتاحة والموارد المتوقعة.
- إعداد خطط العمل اللازمة استنادا إلى خطة التنمية الإستراتيجية لقطاع المياه.
- وضع خطة تنفيذية ضمن إطار زمني محدد، وتقديرات مالية موازية.
- وضع منهجية لمراقبة آليات تنفيذ الخطة، ومقاييس النجاح في تنفيذها، وأدوات قياس هذا النجاح.
- ربط وثيقة "خطة التنمية الإستراتيجية" بالسياسات والخطط التنموية والمكانية الوطنية والمحلية والقطاعية وعبر القطاعية.
- الأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية قطاع المياه 2012–2032، والإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه 2014–2016.

1.1.3 طبيعة المشروع

الاستشاري المكون من ثلاث شركات استشارية، واحدة منها دولية، يدرك ويفهم ضرورة وأهمية الخطة الإستراتيجية ودورها في تطوير وتحسين الأداء الإداري لسلطة المياه الفلسطينية. وتكون فريق الاستشاري من مجموعة من أصحاب الكفاءات ذوي خبرات في مجال التخطيط الاستراتيجي، ومستشارين دوليين مختصين.

الاعتماد الأساسي في تحقيق أهداف المشروع وفي تحديد الفترة الزمنية من 2017 الى 2022 (ست سنوات) كان على السياسة والاستراتيجية الوطنية التي اعتمدت لقطاع المياه للسنوات ما بين 2012–2032، والخطة الإستراتيجية لقطاع المياه 2014–2016. كذلك تعتبر اللقاءات والاجتماعات وورشات العمل مع مختلف الأطراف جزءاً أساسياً في تحديد الأولويات والمخرجات للمشروع.

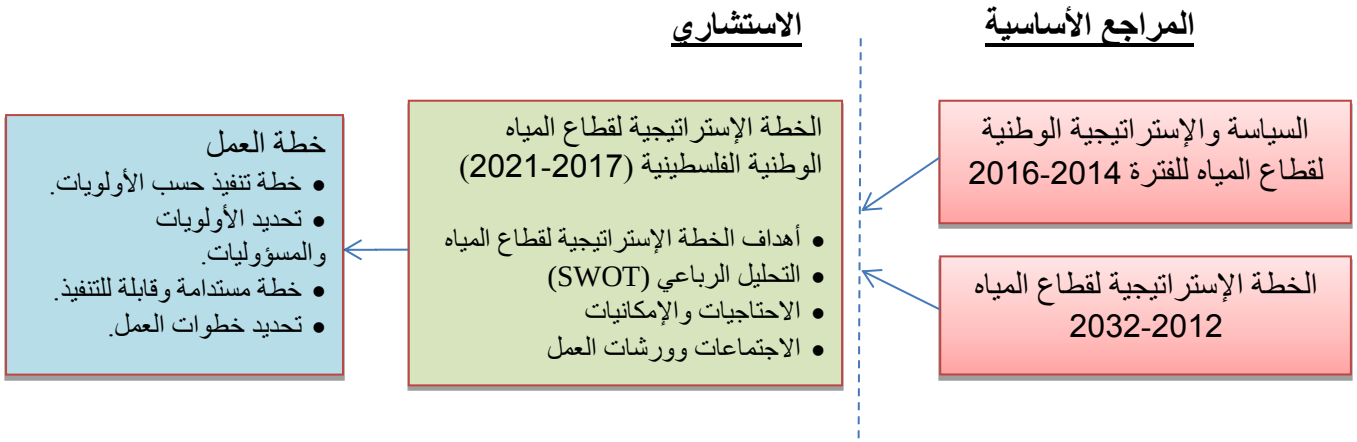

1.2 منهجية العمل

إن الإدارة الفعالة للمشروع تضمن تنفيذ نشاطات المشروع بكفاءة عالية مما ينعكس أثره على تحقيق مخرجاته وأهدافه بشكل فعال ومنسجم مع وثيقة بنود المرجعية. ولإدارة المشروع بطريقه فعالة تبنى الاستشاري مجموعة من المبادئ التي ساهمت في مجموعها على إدارة المشروع وإنجاز كافة متطلباته، وتتلخص هذه المبادئ بالبنود التالية:

الجودة

يدرك الاستشاري أن مخرجات المشروع سيتم استخدامها من قبل مختلف الجهات كمرجعيات لتمويل وتنفيذ مشاريع التنمية المختلفة التي تخدم وتحقق رؤية وسياسات سلطة المياه، وكذلك تطلعات واحتياجات المحافظات والهيئات المحلية. وبناء على ذلك عمل الفريق الاستشاري على:

- إنتاج مخرجات ذات جودة عالية
- مراجعة دقيقة لكافة المخرجات ومناقشتها قبل تسليمها بصورتها النهائية لضمان جودة المحتوى والإخراج الفني واللغوي
- التنسيق مع مختلف الجهات بشكل فاعل وأخذ ملاحظاتهم وتغذيتهم الراجعة

التوثيق

إن توثيق مخرجات المشروع له أهمية كبيرة في سهولة الرجوع إليها في أية لحظة، وعليه قام الاستشاري بما يلي:

- توثيق الاجتماعات بمحاضر اجتماعات رسمية لضمان متابعة مخرجات الاجتماعات واتفاق جميع الأطراف المشاركة على فحوى الاجتماعات وتوصياتها. وتتضمن محاضر الاجتماعات المشاركين، مكان وتاريخ ووقت الاجتماع، أهداف الاجتماع، مخرجات وتوصيات الاجتماع.
- توثيق ورش العمل المختلفة (قوائم حضور، تصوير، تقارير ورش عمل متضمنة وقائع ورش العمل ونتائجها).
- إدارة المراسلات الرسمية بين مختلف الجهات ذات العلاقة والتواصل الفعال والتجاوب اللحظي مع مختلف الجهات.

الاتصال والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة

التواصل والأتصال مع جميع الأطراف وتوضيح أدوارهم ومساهماتهم وآلية انخراطهم في مختلف مراحل المشروع وأنشطته المختلفة، حيث يظهر الجدول (1) خطة الاتصال والتواصل التي اعتمدت للمشروع، ويوضح أدوار سلطة المياه الفلسطينية بالإضافة إلى دور الاستشاري بالنسبة للتواصل والاتصال، ويبين التوقيت المقترح لعقد الورشات والاجتماعات والتغذية الراجعة المتوقعة لكل مرحلة.

1.3 المنهجية الفنية

تعتمد الخطط التنموية الإستراتيجية منهجية التخطيط بالمشاركة مع أصحاب العلاقة من مؤسسات حكومية ومجالس محلية. وأيضا تم الاسترشاد بآليات العمل والتخطيط المعمول بها وطنيا والتي ساهم الفريق الإستشاري في وضعها أو مارسها، سواء فيما يتصل بالتخطيط التنموي الإستراتيجي على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو المحلي.

وبشكل أساسي إعتمدت منهجية إعداد الخطة التنموية الاستراتيجية على تنفيذ ثلاث مراحل أساسية؛ الأولى رصد وجمع وتحليل التقارير والمعلومات (أين نحن؟)، والثانية إعداد الإطار التنموي الإستراتيجي (ماذا نريد؟)، والثالثة تحديد خطة العمل (كيف نصل؟). وشملت المرحلة الأولى الأنشطة ذات الصلة بإطلاق المشروع وإعداد التقرير الأولى، إضافة إلى جمع المعلومات والتقارير وتحليلها ومناقشتها، ومسح الاحتياجات والمشاريع. وشملت المرحلة الثانية تطوير الخطة التنموية الاستراتيجية. أما المرحلة الثالثة فستشمل وضع الخطط التنفيذية.وفيما يلي نبذة عن المنهجية لكل من هذه المراحل والأنشطة.

1.3.1 إطلاق المشروع والتقرير الأولي

تم عقد اجتماع إطلاق مشروع إعداد الخطة الإستراتيجية لقطاع المياه وخطة العمل، وذلك يوم الاثنين 2015/11/16. وقد تم مناقشة العديد من النقاط المتعلقة بالأمور الإدارية للمشروع بالإضافة إلى مناقشة بعض الملاحظات من قبل الاستشاري، حيث تم الاتفاق على العديد من الأمور وتم توثيق الاجتماع بمحضر حيث يعتبر التقرير الأولي من مخرجات المرحلة الأولى للمشروع.

الجدول (1): خطة الاتصال والتواصل

النشاط	البيان / الآليات / المسؤوليات	التوقيت	اللجنة الفنية	مدير المشروع / سلطة المياه	اللجنة التوجيهية	المحافظات	مديريات الحكم المحلي	الهيئات المحلية ومصالح المياه والمجالس المشتركة	آخرون حسب الحاجة
التقرير الابتدائي	الإستشاري	الأسبوع الثاني		مراجعة، ملاحظات، تغذية راجعة					
جمع معلومات ووثائق	الإستشاري	طوال فترة المشروع	تنسيق وتزويد بالوثائق	تنسيق وتزويد بالوثائق					
جمع الاحتياجات	تصميم إستمارة، إجتماعات وورش عمل	حتى نهاية الأسبوع السادس		التنسيق مع الجهات ذات العلاقة		تزويد بالمعلومات، تعبئة استمارات			
مراجعة الوثائق	الإستشاري	طوال فترة المشروع	تزويد بالوثائق						
تطوير الخطة(SDP)	الإستشاري	حتى نهاية الأسبوع السادس	تنسيق	تنسيق					
عرض مسودة الخطة/ ورشة العمل الأولى	الإستشاري	نهاية الأسبوع السادس	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	المشاركة في ورشة العمل وإعطاء الملاحظات			
عرض الخطة النهائية/ ورشة العمل الثانية	الإستشاري	نهاية الأسبوع الثامن	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	إعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	المشاركة في ورشة العمل وإعطاء الملاحظات			
تطوير الخطة التنفيذية	الإستشاري		تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	المشاركة وإعطاء الملاحظات			
عرض مسودة الخطة التنفيذية/ورشة العمل الثالثة	الإستشاري	نهاية الأسبوع الثامن عشر	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	إعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	المشاركة في ورشة العمل			

النشاط	البيان / الآليات / المسؤوليات	التوقيت	اللجنة الفنية	مدير المشروع / سلطة المياه	اللجنة التوجيهية	المحافظات	مديريات الحكم المحلي	الهيئات المحلية ومصالح المياه والمجالس المشتركة	آخرون حسب الحاجة
عرض الخطة التنفيذية النهائية/ورشة العمل الرابعة	الإستشاري	الأسبوع العشرين	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	تنسيق وإعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	إعطاء ملاحظات وتغذية راجعة	المشاركة في ورشة العمل			
التقرير النهائي	الإستشاري	الأسبوع العشرين		مراجعة، ملاحظات، تغذية راجعة					

1.3.2 جمع المعلومات والتقارير

حققت عملية جمع البيانات تقدما جيدا خلال الفترة الأولى من المشروع. حيث أبدت سلطة المياه تعاونا تاما بهذا الخصوص. وقد تم جمع العديد من التقارير المختلفة وتم مراجعتها والتحقق من علاقتها وأهميتها من أجل تنفيذ الدراسة. يلخص الجدول (2) عدداً من الوثائق التي تم جمعها ومراجعتها لجمع والتحقق من البيانات اللازمة، حيث تعتبر مرحلة جمع المعلومات والتقارير مرحلة أساسية تنتهي بانتهاء المشروع.

الجدول (2): الوثائق الرئيسية التي تم جمعها ومراجعتها

الرقم	عنوان الوثيقة، المساهمون، السنة المنتجة
1	قانون المياه الفلسطيني، سلطة المياه الفلسطينية، 2014
2	السياسة والإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، 2012 – 2032
3	الإستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014–2016
4	الملخص التنفيذي للإستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014–2016
5	واقع قطاع المياه في فلسطين، سلطة المياه الفلسطينية، 2008
6	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمحافظة طولكرم، سلطة المياه الفلسطينية، 2010
7	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمحافظة طوباس، سلطة المياه الفلسطينية، 2009
8	الخطة الشاملة للمياه لمدينة أريحا، سلطة المياه الفلسطينية،2011
9	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمدينة قلقيلية، سلطة المياه الفلسطينية، 2012
10	الخطة الشاملة للحوض السفلي لنهر الاردن، 2014
11	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لجنوب الضفة الغربية، 2012
12	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لشمال الضفة الغربية، 2014
13	الخطة الشاملة للمياه والصرف الصحي لمصلحة مياه القدس 2014
14	قوائم المشاريع المختلفة الخاصة بسلطة المياه الفلسطينية
15	الخطة الإستراتيجية وخطة العمل لوزارة الزراعة
16	قانون الزراعة
17	تعليمات بشأن إعادة إستخدام المياه العادمة المعالجة في الإستخدام الزراعي
18	النظام الأساسي لمجلس إدارة مياه الري
19	نظام مشاريع الحصاد المائي من خلال السدود والحواجز الصغيرة وتجميع المياه
20	قانون الصحة العامة

الرقم	عنوان الوثيقة، المساهمون، السنة المنتجة
21	قانون البيئة
22	قانون الهيئات المحلية

1.3.3 مراجعة الدراسات السابقة

قام الاستشاري بمراجعة الدراسات والتقارير ذات العلاقة والتي تم جمعها من سلطة المياه الفلسطينية. حيث قام الخبراء كل في مجاله بمراجعة الجزئيات المتعلقة بتخصص كل خبير وقام كل خبير بوضع الملاحظات.

خلال مراجعة واستعراض الوثائق ذات الصلة، قام الخبراء بالتالي:

- توثيق الملاحظات وتوضيح أية تناقضات، حيث قام الاستشاري وكل خبير بوضع ملاحظاته الشخصية وتم مناقشتها وترتيب الأفكار. وقام كل خبير بطرح ملاحظاته من أجل تبويب المفاهيم ووجهات النظر.
- توثيق وتوضيح ومعالجة الفجوات في المعلومات، حيث تم معالجة الفجوات وتوضيحها.
- حصر المعلومات والمشاريع وتحديد مفصل لأفق وآلية العمل. بدأ الاستشاري بحصر المشاريع والملفات الخاصة بقوائم المشاريع من أجل البدء بحصر المتوفر منها في التقارير الرسمية الخاصة بسلطة المياه الفلسطينية.
- تحضير ملاحظات ورؤوس أقلام لمناقشتها مع سلطة المياه الفلسطينية.
- تحديد الرؤية من خلال مراجعة الدراسات السابقة.
- بدأ الاستشاري ومن خلال فهم واقع المياه وسلطة المياه بوضع رؤوس أقلام للمعايير لاختيار الأولويات للمشاريع.

تستمر هذه المرحلة مع جميع مراحل المشروع الأخرى ويتم مناقشتها مع سلطة المياه الفلسطينية وجمع الوثائق ذات الصلة والأفكار الأولية، كخلفية لمتابعة المهام التالية من المشروع. أخذ الاستشاري جميع المستجدات على مستوى الدراسات السابقة بالإضافة إلى التغذية الراجعة من سلطة المياه الفلسطينية.

1.3.4 مسح الاحتياجات والمشاريع

قام الاستشاري وبالتوافق مع سلطة المياه بعملة حصر للاحتياجات والمشاريع، حيث تم حصر المشاريع وجمع المعلومات الكاملة واللازمة من اجل إعداد احتياجات المجالس المحلية والمحافظات وكذلك سلطة المياه الفلسطينيةفيما يتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي.

سيتم في المرحلة القادمة حصر المشاريع والاحتياجات على مستوى المحافظات، بمعنى انه سيتم التنسيق وعقد اجتماعات على مستوى كل محافظة ودعوة الحكم المحلي والهيئات المحلية تحت مظلة كل محافظة بالإضافةإلى المجالس الخدماتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي. حيث سيتم في هذه الاجتماعات توضيح أهداف المشروع وحصر الاحتياجات والمشاريع. سيقوم الاستشاري بتوثيق جميع هذه اللقاءات وأرشفة وتجهيز المعلومات وقوائم المشاريع وذلك لاستخدامها في مراحل المشروع اللاحقة.

1.3.5 تطوير الخطة التنموية الاستراتيجية

إستناداً لمخرجات الخطوة السابقة والاجتماعات المختلفة مع الأطراف المختلفة والتغذية الراجعة، تم إعداد خطط التنفيذ والمتابعة، حيث قام الاستشاري بتطوير خطة التنمية الإستراتيجية لقطاع المياه. كذلك تم التعاون مع اللجنة التوجيهية المسؤولة عن متابعة تطوير الخطة وإعطاء التغذية الراجعة وتقديم الدعم.

1.3.6 وضع خطط التنفيذ والمتابعة

بناء على مخرجات المرحلة السابقة، قام الاستشاري بوضع خطط التنفيذ والمتابعة وذلك باستخدام النموذج الخاص بذلك. وتشتمل خطة التنفيذ على القضايا والأهداف والمشاريع المقترحة والموازنات التقديرية لها، والرمز الوطني لمجالات المشاريع، والإطار الزمني لتنفيذها، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، وجهات التمويل المقترحة.

أما خطة المتابعة فتشتمل على الأهداف والمشاريع المقترحة ومؤشرات القياس، والإطار الزمني لتحقيق الأهداف ومؤشرات قياسها، والجهة المسؤولة عن المتابعة، ومصادر المعلومات وأدوات القياس.

1.3.7 إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية

بدأ إعداد الخطة من خلال اعتماد القوى الدافعة لقطاع المياه والتي تمت مناقشتها أثناء مراحل المشروع المختلفة، وتم تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. كذلك عرض وإعادة تحديد الأهداف الإستراتيجية لقطاع المياه وتحديد مجالات التنمية بما في ذلك مؤشرات الأداء والنتائج المتوقعة بما في ذلك تقديرات التكلفة لكل نشاط والميزانية.

يعتبر إعداد الخطة التنموية الإستراتيجية أحد المخرجات الأساسية للمشروع، والهدف من الخطة بلورة إستراتيجية عامة تأخذ بالاعتبار السقف الزمني الذي يصل إلى 6 سنوات، ويشكل هذا المخطط إطاراً توجيهيا لمستويات وأشكال التخطيط وتمويل المشاريع مراعيا الاحتياجات والأولويات على مستوى سلطة المياه الفلسطيني وكذلك المجالس المحلية والمحافظات. وسيبرز التقرير أهم نتائج التحليلات وأهداف التنمية الإستراتيجية.

قام الاستشاري بتطوير مسودة الخطة الإستراتيجية للسنوات الستة القادمة (2017–2022)، حيث سيتم تقديم الخطة في ورشة عمل لأصحاب المصلحة وأصحاب القرار بالتنسيق الكامل مع سلطة المياه الفلسطينية واللجنة التوجيهية، وسيتم أخذ الملاحظات والتغذية الراجعة.

1.3.8 تطوير الخطة التنموية الإستراتيجية بشكل نهائي

استنادا ًللمخرجات السابقة، وإثر ورشة العمل المفترض أن يتم عقدها في 2016/1/17، سيتم اخذ الملاحظات بعين الاعتبار وإعداد الخطة الإستراتيجية بشكلها النهائي وذلك للاعتماد.

1.4 تطوير الخطة التنفيذية

استنادا إلى برامج الاستثمارات التي تم تحديدها في الخطة التنموية الاستراتيجية، سيتم وضع الخطة التنفيذية، حيث سيشمل ذلك البرامج والمشاريع المقترح تنفيذها في غضون السنوات ال 6 المقبلة ضمن أولويات قطاع المياه مع احترام الوقت والميزانية.

1.4.1 تصميم نظام تحديد الأولويات

سيعمل الاستشاري وبالتعاون مع سلطة المياه بتصميم آلية ونظام تحديد الأولويات تراعي مصالح ورؤية سلطة المياه بالإضافة إلى الاعتبارات والمؤشرات الأخرى مثل الاعتبارات الملحة والطارئة والأنشطة ذات الأولوية والتداخلات على المستوى الحكومي، وبالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة، وجمع البيانات إلى المستوى الذي يعتبر مرضيا لسلطة المياه الفلسطينية واللجنة التوجيهية.

1.4.2 تحديد الأولويات

سيتم تطبيق نظام تحديد الأولويات على المشاريع المختلفة من طرف سلطة المياه، وكذلك المشاريع على مستوى الهيئات المحلية والمحافظات والأنشطة المقترحة في كل محافظة لتلبية الأهداف المرسومة في الخطة التنموية الاستراتيجية.

1.4.3 الإطار الزمني

سيتم توثيق واعتبار ودراسة أهمية مشاريع محددة والجدوى، والإطار الزمني لتنفيذها، والدعم المتوقع من الجهات ذات الصلة، وتكلفة المشاريع.

1.4.4 إعداد مسودة خطة العمل والتنفيذ

بناء على المخرجات، سيتم تحضير مسودة خطة العمل والخطة التنفيذية، حيث ستشتمل خطة التنفيذ على القضايا والأهداف والمشاريع المقترحة والموازنات التقديرية لها، والرمز الوطني لمجالات المشاريع، والإطار الزمني لتنفيذها، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، وجهات التمويل المقترحة. سيتم تقديم مسودة الخطة في ورشة عمل لأصحاب المصلحة وأصحاب القرار بالتنسيق الكامل مع سلطة المياه الفلسطينية واللجنة التوجيهية لتقديمها وأخذ الملاحظات والتغذية الراجعة.

1.4.5 إعداد خطة العمل والتنفيذ بشكلها النهائي

إثر عقد ورشة العمل لمناقشة خطة العمل، سيتم اخذ الملاحظات بعين الاعتبار، وسيتم إعداد خطط التنفيذ والمتابعة بشكلها النهائي وذلك لاعتمادها.

1.5 واقع قطاع المياه الفلسطيني

من اجل إعداد خطة إستراتيجية تمتاز بالواقعية والقابلية للتطبيق، تم البناء على المعطيات الحقيقية لواقع قطاع المياه في فلسطين، وبما يشمل المكونات الأساسية: مصادر المياه، خدمة التزويد، الصرف الصحي، البنى المؤسسية والقانونية، والوضع المالي.

1.5.1 مصادر المياه

أ- المياه السطحية

تعد موارد المياه السطحية في فلسطين نادرة للغاية، ومعظم الوديان تتدفق لأيام قليلة في العام، وتكون على هيئة جريان سريع مؤقت يعقب العواصف الماطرة. هذا ويتمثل المصدر الرئيس الدائم لموارد المياه السطحية في:

1. نهر الأردن، ويستخدمه الإحتلال الإسرائيلي بكثرة لأغراض الري وإمدادات المياه المنزلية. ومنذ عام 1967، لا يستطيع الفلسطينيون الوصول إلى هذا المورد، وهو يعد مورداً عابراً للحدود، تتقاسمه الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين. وتعد الإدارة المتكاملة لهذا المورد وإبرام اتفاقية على نطاق حوض نهر الأردن عنصراً أساسياً لأي استراتيجية على المدى الطويل. وتاريخياً، تُقدّر كمية المياه المتدفقة إلى الجزء الجنوبي من نهر الأردن والتي تُصب في البحر الميت 1400 مليون م^3 سنوياً، وقد انخفضت هذه الكمية بشكلٍ كبيرٍ خلال العقود الماضية، وهي تقل حالياً عن 30 مليون م^3 سنوياً.

2. أودية الضفة الغربية: يبلغ متوسط التدفق السنوي لمياه الجريان السطحي خلال الأودية في الضفة الغربية حوالي 165 مليون م^3 سنوياً.

3. وادي غزة: تحاصر إسرائيل التدفق الطبيعي لوادي غزة، وقد تسبب هذا الإجراء في جفاف الوادي، فيما عدا السنوات التي تميزت بهطول مطري شديد. ويبلغ متوسط التدفق السنوي التاريخي لهذا الوادي حوالي 20 مليون م^3 سنوياً.

ب- المياه الجوفية

تعتمد فلسطين في معظمها على المياه الجوفية، حيث تأتي غالبية إمدادات المياه الفلسطينية من هذا المصدر إما عن طريق الآبار أو الينابيع. وقد قُدّر مجموع موارد المياه الجوفية المتاحة بحوالي 100 مليون متر مكعب سنوياً في الضفة الغربية، وحوالي 189 مليون م^3 سنوياً في قطاع غزة.

تستخرج المياه الجوفية من ثلاثة احواض رئيسية هي الحوض الغربي والحوض الشرقي والحوض الشمال الشرقي. تتراوح معدلات التغذية المتجددة السنوية لهذه الاحواض ما بين 578–814 مليون م^3. في قطاع غزة يُعتبر الخزان الجوفي الساحلي مصدر المياه الاساسي، والذي يتجدد سنوياً بمقدار 55–60 مليون م^3.

الحصة الفلسطينية من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو هي 118 مليون م^3، يُستخدم من ال 100 مليون م^3 حوالي 51 مليون م^3 سنويا لري 115,000 دونم من الأراضي، بينما يتم استخدام 49 مليون م^3 سنوياً في الاستهلاك المنزلي والصناعي علماً بأن الفاقد في الشبكات يزيد على 35%. هذا بالإضافة إلى شراء حوالي 51 مليون م^3 من شركة مكوروت الإسرائيلية (منها 4 مليون م^3 للزراعة و47 مليون م^3 لغايات الشرب) ليصبح الاستخدام الكلي الفلسطيني للمياه في الضفة الغربية 151 مليون م^3 حتى عام 2012.

تسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي بالاضافة إلى عوامل التلوث الاخرى في قطاع غزة نجم عنه أن حوالي 90% من المياه المستخرجة في قطاع غزة غير صالحة للاستخدام البشري.

ت- الموارد غير التقليدية

نظراً لندرة الموارد المائية وزيادة الطلب المستمر على المياه، شرعت الحكومة الفلسطينية بالفعل في التركيز على تطوير الموارد المائية غير التقليدية بهدف تقليل الفجوة بين امدادات المياه المتاحة ومعدلات الطلب عليها:

- تحلية مياه البحر

هناك محطة واحدة لتحلية مياه البحر تقع في المنطقة الوسطى بقطاع غزة (دير البلح) بقدرة إنتاجية تبلغ 600 م^3/يوم (0.25 مليون م^3/سنة) باستخدام اثنين من الآبار الجوفية الشاطئية، ويفترض أن يكون قد تم زيادة قدرتها الإنتاجية لحوالي 2600 م^3/يوم (0.95 مليون م^3/سنة). وجارى العمل على انشاء محطة تحلية مياه البحر بطاقة انتاجية 6000 م^3/اليوم لخدمة مناطق محددة فى كل من رفح وخان يونس. وكان من المقرر أن يتم إنشاء محطة كبيرة لتحلية المياه بقدرة إنتاجية تبلغ 55 مليون م^3/سنة، كمرحلة أولى، بحلول العام 2017، في الجزء الأوسط من قطاع غزة، بحيث أن يتم زيادة قدرتها الإنتاجية إلى 129 مليون م^3/سنة بحلول العام 2035. وتجدر الإشارة إلى وجود محطات تحلية أخرى في قطاع غزة ذات طاقة إنتاجية قليلة جدا وبملكيات خاصة.

- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

هناك العديد من الأنشطة الصغيرة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، مثل المشاريع التجريبية في مناطق متفرقة وخصوصا في قطاع غزة، والتي يبلغ مجموع كميات إعادة استخدام المياه فيها حوالي مليون م^3/سنة. وفي الضفة الغربية كذلك هناك عدد قليل من أنشطة أو مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي.

1.5.2 التزويد بالمياه

يتمثل مستوى توفير خدمات إمدادات المياه الأكثر شيوعاً في فلسطين في الربط المنزلي الفردي بنظام الأنابيب. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، اختفت نقاط الإمداد الجماعي تقريباً ولم تعد مستخدمة إلا في المناطق التي تفتقر إلى إمدادات المياه عبر الأنابيب. وقد تزايد معدل الربط المنزلي بنظام الأنابيب وشبكات المياه (عدد حالات الربط لكل 100 نسمة) بشكل مطرد في جميع المناطق الحضرية، وهو يبلغ حالياً 14–18 وصلة لكل 100 نسمة. وعلى الرغم من حجم الاستثمارات الكبير لتوفير خدمات المياه للمواطنين فإنه لا زال هناك حوالي 120 تجمعا سكانيا يقطنها أكثر من 180 ألف مواطن محرومين من وجود شبكات المياه فيها.

يوفر إجمالي حجم المياه المستهلكة في الضفة الغربية وقطاع غزة لكل شخص ما متوسطه 96 لتراً للفرد في اليوم الواحد في غزة (آخذين بالاعتبار بأن 95٪ من المياه في غزة غير صالحة للاستخدام المنزلي)، و72 لتراً للفرد في اليوم الواحد في الضفة الغربية، بل هو أحد أدنى النسب في المنطقة.

1.5.3 الصرف الصحي

تقدر كميات المياه العادمة المنتجة من الفلسطينيين بحوالي 106 مليون متر مكعب/سنة سنويا منها 62 مليون متر مكعب/سنة في الضفة الغربية بما في ذلك مياه الصرف الصحي البلدية والصناعية، وما يتم جمعه منها حوالي 60%. أما ما يتم تفريغه من قبل المستوطنات والمناطق الصناعية في بيئة الضفة الغربية فيصل إلى 35 مليون متر مكعب/سنة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة.

بالرغم من تغطية شبكات الصرف الصحي لمعظم مناطق قطاع غزة، إلا أن شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية مقتصرة على المدن الرئيسية وبتغطية جزئية في الكثير من الحالات. وبالتالي تعد البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية غير قادرة على التعامل مع كمية مياه الصرف الصحي التي يتم جمعها. وما زالت مياه الصرف الصحي في العديد من المدن الفلسطينية تُصرف في الأودية والممرات المائية الطبيعية. وفي بعض الحالات، تتدفق المياه أيضاً داخل الخط الأخضر، حيث يتم جمعها ومعالجتها في محطات المعالجة الإسرائيلية أو في المحطات التي تم بناؤها خصيصاً لمعالجة مياه الصرف الصحي الفلسطينية العابرة للحدود.

وقد تم مؤخرا إنشاء وتوسيع عدد من شبكات الصرف الصحي وإنشاء وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي غربي نابلس وكذلك شبكة ومحطة المعالجة في أريحا، ويتم حاليا انشاء شبكة ومحطة المعالجة في شمال طوباس وتياسير.

1.5.4 البنى المؤسسية والقانونية

ويشمل ذلك الإطار القانوني والتنظيمي والتشريعي والإداري الذي يضمن إدارة وحماية مصادر المياه بشكل مستدام بالإضافة إلى الآليات الرقابية التي تضمن خدمة تزويد المياه والصرف الصحي للمستفيدين وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار ضمان استدامة الخدمة مراعية البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإنساني، باعتبار المياه قيمة اجتماعية وحاجة ضرورية للحياة ولإستمرار وتطور المجتمع الفلسطيني.

يظهر الهيكلين التاليين الإطار المؤسسي لقطاع المياه حسب قانون المياه الجديد (2014). وقد نص القانون على إنشاء مرافق مياه اقليمية للمياه والصرف الصحي وتتمتع هذه المرافق بالشخصية الاعتبارية، ولها ذمة مالية مستقلة. أما الأدوار فتتضمن:

- سلطة المياه الفلسطينية: دور وزاري لضمان معالجة أفضل لسياسات تنمية وتخطيط قطاع المياه.
- مجلس تنظيم قطاع المياه: نشاط الرقابة على الأداء لمزودي خدمات المياه والمصادقة على اسعار وتعرفة المياه بما يضمن تقديم مستوى من الخدمة يتناسب مع المعايير.
- مزودي خدمات المياه من دوائر بلدية ومرافق اقليمية وشركة المياه الوطنية: تزويد المياه.

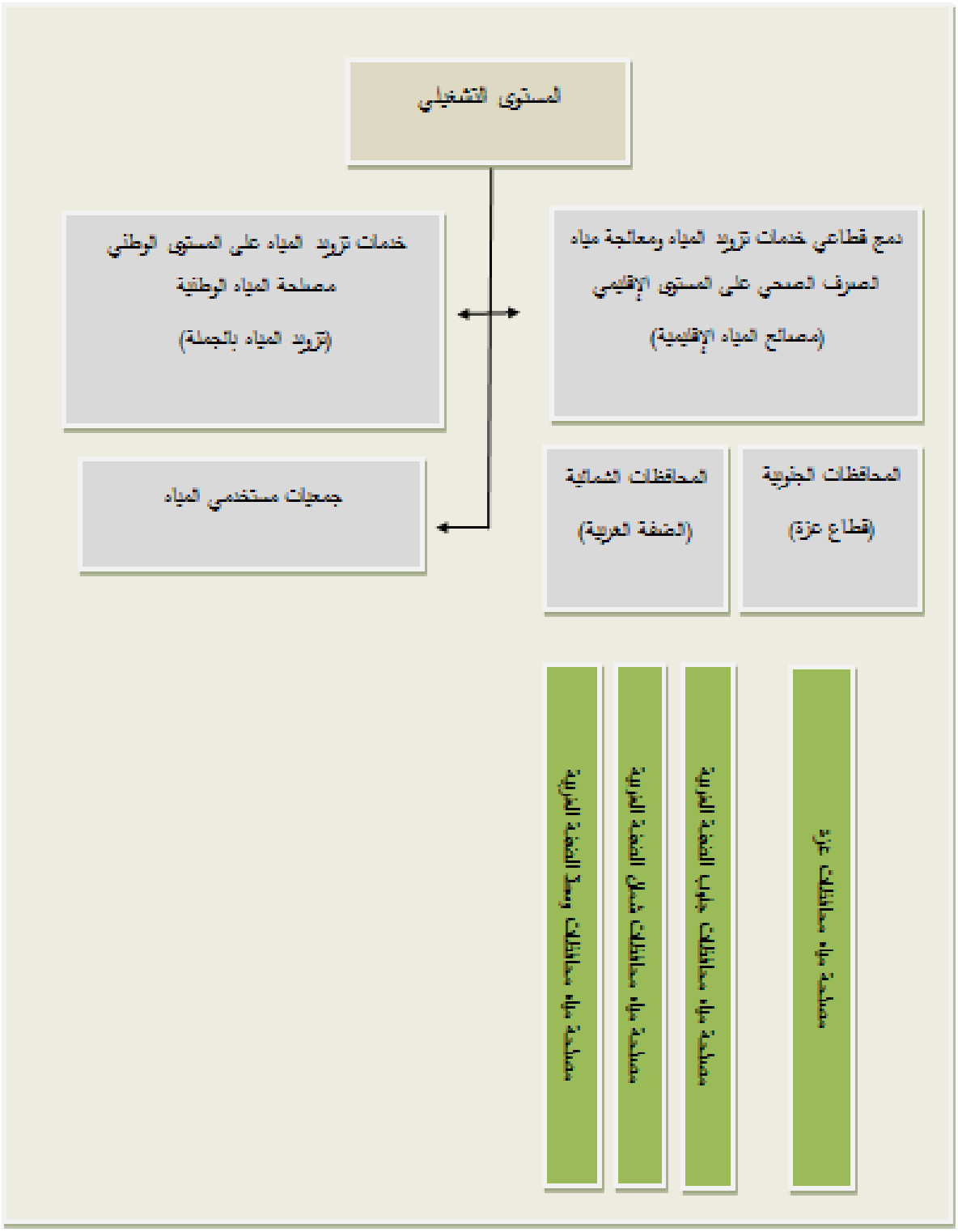
المستوى التشغيلي
خدمات تزويد المياه على المستوى الوطني
مصلحة المياه الوطنية
(تزويد المياه بالجملة)
دمج قطاعي خدمات تزويد المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي على المستوى الإقليمي
(مصالح المياه الإقليمية)
جمعيات مستخدمي المياه
المحافظات الشمالية
(الضفة الغربية)
المحافظات الجنوبية
(قطاع غزة)
مصلحة مياه محافظات الضفة الغربية
مصلحة مياه محافظات جنوب الضفة الغربية
مصلحة مياه محافظات شمال الضفة الغربية
مصلحة مياه محافظات غزة

1.5.5 الوضع المالي

تعتمد الموارد المالية لقطاع المياه بشكل أساسي وخصوصا لغايات تمويل المشاريع على المنح والدول المانحة. وبطبيعة الحال يتم تخصيص موازنة لسلطة المياه الفلسطينية ولمرافق المياه الأخرى ضمن الموازنة السنوية للحكومة الفلسطينية.

وتعتبر معدلات المياه غير المحاسب عليها مرتفعة نسبيا حيث يعاني معظم مقدمي الخدمات في فلسطين من انخفاض القدرة على تحصيل الفواتير حيث يصل معدل نسبة التحصيل في الضفة الغربية 65%-75% وفي غزة 25%-50%.

إضافة إلى معدلات التحصيل المنخفضة فإن نسبة الفاقد في المياه تعتبر مرتفعة نسبيا مما يشكل عبئا ماليا إضافيا على كاهل مزودي الخدمة لذا يجب تخفيض الفاقد في نظم توزيع المياه بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والتجارية. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء شركة وطنية للمياه إضافة إلى مرافق المياه الإقليمية لضمان تحول التدريجي من مزودي الخدمة المدعومين وغير الأكفاء إلى بنية جديدة ستتيح التعامل مع مقدمي خدمات على اسس تجارية يوفرون سلعة عالية الجودة.

كما يلاحظ التباين الكبير في تكاليف الإنتاج والتوزيع من منطقة إلى أخرى ومن نظام إلى أخرى وفقا للميزات الفيزيائية (الارتفاع ونوعية المياه الجوفية) ووفقا لحالة شبكة المياه. وتعكس التعرفة المائية التي تنفذها كل من مرافق المياه هذا التباين والذي ينعكس على التسعيرة من مزود لآخر.

هذا ولقد بلغ حجم الإستثمار المخطط له في قطاع المياه في فلسطين خلال السنوات الخمس الماضية بحدود ثمانمائة مليون دولار ما يعادل 160 مليون دولار سنويا علما بأن الخطة الإستراتيجية 2012-2032 قدرت إحتياجات قطاع المياه في الأراضي الفلسطينية بحوالي سبعة مليارات دولار، وأن الموازنة المخصصة للصرف منها حتى عام 2022 حوالي 2500 مليون دولار.

الفصل الثاني: تشخيص حال القطاع والقضايا ذات الأولوية

2.1 مراجعة الدراسات والوثائق السابقة

قام فريق العمل بمراجعة عدد كبير من الوثائق التي تحتوي الخطط والدراسات السابقة ذات الصلة، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى قطاع المياه والقطاع ذي الصلة الأقرب (قطاع الزراعة)، أو على مستوى سلطة المياه الفلسطينية. وكذلك تمت مراجعة وثائق أخرى مثل قانون المياه المحدث مؤخرا. وفيما يلي عرض ملخص لأبرز هذه الخطط والدراسات والوثائق، يبين الهدف منها وأهم مخرجاتها.

1- السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين 2012- 2032

هدف الوثيقة

أ- تعزيز توجه دولة فلسطين في الإدارة المستدامة لمصادر المياه من خلال ضمان تعاون كافة الجهات الحكومية والأهلية في السعي لتحقيق أهداف إدارة مصادر المياه المشتركة.

ب- وضع إطار لتنسيق التطوير والتنظيم والاستدامة المالية لإمدادات خدمات المياه والصرف الصحي سعياً إلى ضمان تظافر الجهود للإرتقاء بمستوى إدارة أنظمة المياه وإعادة تجديدها وصيانتها.

كما تعد الوثيقة بمثابة قاعدة لضمان التنسيق والتعاون الوثيق بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة بالمياه وفي جميع المستويات الوطنية والحكومية.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

تعتبر الوثيقة المرجعية الأولى في إعداد أي خطة استراتيجية لقطاع المياه والصرف الصحي حيث تحتوي الوثيقة على الأهداف الاستراتيجية العامة والمؤشرات المعتمدة وقيمها القياسية للسنوات القادمة حتى عام 2032 إضافة إلى وضع أهم التدخلات والبرامج والمشاريع لتطوير المصادر المائية من المصادر المختلفة سواء التقليدية وغير التقليدية.

كما تلخص الوثيقة السياسة المائية ومبادئها إضافة إلى أنها تستعرض الترتيبات المؤسساتية المقدمة لإدارة قطاع المياه بشكل متكامل ومستدام.

وبناءً عليه، فإن جميع مخرجات وثيقة السياسة الاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في فلسطين ترتبط بشكل مباشر بالقضايا ذات الأولوية والتي يمكن تلخيصها من خلال استعراض أجزاء الوثيقة المختلفة في المجالات المختلفة من مصادر وتزويد ومياه صرف صحي إضافة إلى القضايا المؤسساتية والمالية.

إضافة إلى ما ذكر، فقد قامت الوثيقة بوضع الأساس لكل من الإدارة المتكاملة لمصادر المياه في ظل نقص المياه في فلسطين وتأثير تغير المناخ وخطر الفيضانات.

وقد تضمنت الوثيقة أيضاً المشاريع المقترحة في الحصاد المائي وإنتاج المياه إضافة إلى الاحتياجات الاستثمارية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بجميع مكوناتها من مصادر وتزويد وصرف صحي وتطوير مؤسسي.

2- خطة التنمية الوطنية 2014- 2016

<u>هدف الوثيقة</u>

تهدف الخطة التي أعدتها الحكومة الفلسطينية إلى توفير الإطار السياساتي الاستراتيجي لتحديد الأولويات والتوجهات الفلسطينية خلال السنوات الثلاث (2014-2016)، كما تهدف لتشكل إطار ناظم وموجه لعمل المؤسسات الحكومية وتدخلاتها التنموية، وذلك في القطاعات الأربعة الأساسية، والتي من ضمنها قطاع البنية التحتية، والذي يشمل قطاع المياه.كما وتعتبر الوثيقة كأساس للبرامج والمشاريع التنموية في القطاعات المختلفة.

<u>مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية</u>

حددت الوثيقة الاتجاه الاستراتيجي لقطاع البنية التحتية بـ "بنية تحتية فلسطينية مستدامة ومنصفة، تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقلال والعدالة الاجتماعية، والتواصل بين المناطق ومع الخارج".

وقد بينت الوثيقة الأهداف الاستراتيجية لقطاع البنية التحتية للفترة 2014-2016، بحيث شملت هدفا خاصا بالمياه "قطاع مياه وصرف صحي فلسطيني أكثر تنظيما ومقدرة على تأمين الحقوق المائية للمواطنين، وتحتق التوزيع العادل لكافة الاستخدامات". وفي تفصيل هذا الهدف، أكدت الوثيقة دعم الحكومة لهذا القطاع، للعمل جاهدة للسيطرة على الموارد المائية الموجودة ضمن حدود الدولة الفلسطينية، وفي إنشاء وتأهيل شبكات المياه والمياه العادمة، وضمان وصولها لكافة المواطنين وبالتركيز على المحافظات الجنوبية والمناطق النائية والمهمشة وفي المناطق المصنفة "ج"، والعمل على توفير ما يكفي من المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية بكميات ومواصفات كافية، وعلى إعادة تأهل الآبار وشبكات تزويد المياه، إلى جانب حفر الآبار الجديدة على

نحو منظم، وتوجيه الاستثمارات العامة لاستكمال تشييد محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة وتحلية مياه الينابيع قليلة الملوحة في الضفة الغربية وإنشاء محطات المعالجة للمياه العادمة. وتعزيز نجاعة أنظمة الحصاد المائي من خلال بناء السدود وآبار جمع مياه الأمطار، وتحسين أنظمة الري وفعاليتها. والاستمرار في المرحلة القادمة في العمل على إعادة هيكلة قطاع المياه والصرف الصحي من أجل إعداد مؤسسات قادرة على إدارة القطاع والنهوض بمسؤولياته.

وقد أشارت الوثيقة أن الحكومة ستعمل في الأعوام 2014–2016، على تنفيذ الأولويات السياساتية التالية:

- تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر المياه المتاحة من خلال تطوير خدمات المياه بما يضمن الأمن المائي والغذائي والتنمية الاقتصادية القائمة على العدالة الاجتماعية.
- تطوير مصادر مياه تقليدية وغير تقليدية بهدف توفير احتياجات القطاعات الأكثر احتياجاً، وتحقيق الإنصاف والعدالة في توزيع المياه على كافة المناطق الفلسطينية وللقطاعات المختلفة.
- رفع مستوى شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة والعمل على إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية والتي من شأنها تقليل التلوث، وحماية المصادر المائية.
- ترسيخ أمس الحكم الرشيد وتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن التوزيع العادل للخدمة، وتكون قادرة على حسن إدارة قطاع المياه واستدامته التقنية والمالية.
- إقرار نظام تعرفة المياه والصرف الصحي وتطبيقه في كافة البلديات، وتبني أنظمة تعرفة شفافة ومبنية على أمس اقتصادية واجتماعية عادلة.

وقد خصصت الخطة لقطاع البنية التحتية، ما نسبته 28% من نفقاتها التطويرية الإجمالية للسنوات الثلاث، مع إعطاء الأولوية في توزيع هذه النفقات لصالح قطاعي المياه والطاقة، حيث أشارت الوثيقة ان الحكومة سترصد لقطاع المياه 26.8% من الموازنة التطويرية لقطاع البنية التحتية، بما يعادل 111.5 مليون دولار، فيما خصصت 44.9 مليون دولار أخرى للنفقات التشغيلية للقطاع.

وقد بينت الخطة أنه سيتم توجيه جزء من النفقات التطويرية لتطوير إدارة المياه العادمة، وأنظمة الصرف الصحي كمحطة معالجة صرف صحي الخليل ومحطة معالجة قرى شمال غرب القدس، ومحطة معالجة نابلس الشرقية، ومحطة معالجة رام الله، ومحطة معالجة طوباس، ومحطة التنقية في خان يونس والشيخ عجلين، وكذلك استكمال مشروع شمال غزة وإعادة استخدام المياه المعالجة للري في غزة والضفة بما يشمل غرب نابلس وجنين والبيرة.

وقد حددت الخطة عددا من مؤشرات قياس الأداء، وذلك في إطار المتابعة والتقييم للأهداف الاستراتيجية القطاعية، بما فيها لقطاع المياه، والتي شملت نسب الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه، حصة الفرد من المياه، نسبة الفاقد من المياه، كمية المياه المحلاة، ونسبة التحصيل المالي لفواتير المياه.

وأخيرا، فقد حددت الخطة أربعة برامج تنموية تندرج تحتها كافة المشاريع التطويرية لقطاع المياه، هي برنامج التخطيط واعداد الاستراتيجيات العامة لقطاع المياه، برنامج تنظيم الرقابة على قطاع المياه والصرف الصحي، برنامج إدارة توزيع المياه، والبرنامج الإداري.

3- الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014- 2016

هدف الوثيقة

تهدف الخطة التي أعدتها سلطة المياه إلى وضع استراتيجية لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي خلال السنوات الثلاث (2014-2016)، للوصول إلى رؤية تنموية استراتيجية خاصة بالقطاع، فضلا عن تحديد الأهداف والاستراتيجية التنموية القطاعية، ومن ثم استنباط التدخلات المرتبطة بالسياسات المحددة في الوثيقة الخاصة بالسياسة المائية الفلسطينية، من خلال تحليل الوضع الحالي باتباع اسلوب التحليل الرباعي عبر اجتماعات تشاورية للفريق الوطني والفرق الفنية المختصة في مجالات تزويد المياه ومصادر المياه والصرف الصحي، والترتيبات المؤسسية والمالية.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

حددت الوثيقة ابتداء عددا من الفرضيات التي تقوم عليها الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه، بما في ذلك تلك المتصلة بما يمكن تنفيذه من استثمارات ونشاطات في الظرف السياسي الحالي، وباستمرار مساهمات الممولين فيما التزموا بتمويله، وإقرار سياسة واضحة ومعلنة على المستوى الوطني لتوجيه المساعدات الدولية وفق الأولويات الفلسطينية، والتوافق على الصلاحيات بين مؤسسات الدولة، وثبات استراتيجيات الحكومة وتوجهاتها خلال السنوات الثلاث القادمة، والمصادقة على قانون المياه الجديد والانظمة ذات العلاقة، وعدم وجود تغيير على المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم الحقوق والواجبات والالتزامات مع الجانب الاسرائيلي.

وشملت الخطة على تحليل للواقع الحالي للقطاع من اجل إعداد استراتيجية قطاعية تشاركية تمتاز بالواقعية والقابلية للتطبيق وبما يشمل كل العناصر الأساسية المكونة للقطاع والمؤثرة فيه. وقد حللت الموارد المائية من

تقليدية وغير تقليدية، ومستوى خدمات المياه والصرف الصحي والتغطية والجودة، والإطار المؤسسي وحوكمة القطاع. وشملت عملية التحليل مراجعة استراتيجية القطاع الموجودة في الخطة 2011–2013، ومعرفة ما انبثق عن هذه الاستراتيجيات وما تم تمويله، وما تحقق منها. وقد تم القيام بالتحليل الرباعي الاستراتيجي للفترة 2014–2016، من تحديد لنقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات.

وخلصت الوثيقة إلى رؤية تنموية للقطاع: "قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية".

ولتحقيق هذه الرؤية، فقد وضعت سلطة المياه استراتيجية عامة تشمل ضمان توفير المياه الآمنة كما ونوعا من خلال العمل على تنمية المصادر المائية بشكل مستدام وتوفير خدمة الصرف الصحي وفقا لأسس بيئة واقتصادية متينة من خلال الإدارة الناجعة مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الإدارة المتكاملة وفق رؤية شاملة.

وقد وضعت الخطة خمسة أهداف استراتيجية قطاعية للسنوات 2014–2016، تشمل الإدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية، والعدالة في تزويد خدمات المياه المقدمة ومصداقية الخدمة، وتحسين بنية وخدمة الصرف الصحي وذلك لحماية مصادر المياه من التلوث بالمياه العادمة، وضمان الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه، وترسيخ أمس الحكم الرشيد وتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن التوزيع العادل للخدمة، وتكون قادرة على حسن إدارة قطاع المياه واستدامته.

واستنادا لهذه الأهداف الاستراتيجية، تم استنباط عدد من السياسات المقابلة للأهداف الاستراتيجية الخمسة. ومن السياسات المذكورة تم استنباط التدخلات الملائمة التي تحقق هذه السياسات. وشكلت هذه التدخلات العناوين الرئيسية للمشاريع التي من شأنها ان جرى تطبيقها في سنوات الاستراتيجية تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية. وقد شملت الخطة ملحقا يحتوي على هذه المشاريع.

4- الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه 2016-2018

هدف الوثيقة

وضع خارطة طريق على المستوى المؤسسي لسلطة المياه للأعوام 2016-2018 يساعدها على تفعيل دورها القيادي في تطوير قطاع المياه الفلسطيني وتحقيق الأهداف القطاعية لهذا القطاع التنموي والحيوي.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

تم بناء الوثيقة بأسلوب تشاركي على كافة المستويات والوحدات الإدارية في سلطة المياه، وكان أهم مخرجات الخطة ما يلي:

1) رؤية سلطة المياه الفلسطينية: تم صياغة الخطة الاستراتيجية بناءً على رؤية سلطة المياه: مصادر مائية مستدامة ومتكاملة قادرة على تحقيق الاحتياجات الأساسية والتنموية لدولة فلسطين
2) رسالة سلطة المياه: تم تطويرها وصياغتها من خلال إعداد الخطة الاستراتيجية
3) القيم: تم صياغة تسعة قيم لمراعاة تطبيقها أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية
4) الغايات والأهداف الاستراتيجية: تم صياغة أربعة غايات استراتيجية كالتالي:
   - تطوير وحماية مصادر المياه الفلسطينية وفق مبادئ الإدارة المتكاملة
   - تحقيق العدالة في توزيع خدمات المياه والصرف الصحي
   - تحقيق إدارة فاعلة وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في قطاع المياه
   - الاستثمار في البناء المؤسسي وتحقيق التميز التشغيلي لسلطة المياه

هذا ولقد تم صياغة الخطة الاستراتيجية على النحو التالي:

لكل غاية تم صياغة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، وتم صياغة مجموعة برامج لكل مجموعة أهداف استراتيجية، ومن ثم تم تحديد مجالات العمل التي سيتم تنفيذ تدخلات بها، ومن ثم تم صياغة مجموعة من التدخلات لتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية. ويلخص الجدول التالي أعداد الغايات والأهداف والبرامج ومجالات العمل والتدخلات:

الرقم	الغاية	الأهداف الاستراتيجية	البرامج	مجالات العمل	التدخلات
1	1	3	5	12	33
2	2	3	4	5	16
3	3	3	4	10	17
4	4	3	4	1	12
المجموع	**4**	**12**	**17**	**28**	**78**

ولقد تم بعد ذلك بناء مصفوفة المتابعة والتقييم والتي حددت لكل برنامج وتدخل ذي علاقة مجموعة من مؤشرات الأداء والتي تم توزيعها على ثلاثة سنوات تمتد من الأعوام 2016–2018، هذا ولقد بلغ مجموع المؤشرات التي تم وضعها سبعة وسبعون مؤشرا. وقد تم إعداد الوثيقة باللغتين العربية والإنجليزية.

5- إستراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" 2014 – 2016

هدف الوثيقة

الوثيقة هي الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه لإعداد ووضع خطة التنمية الزراعية 2014- 2016 وهي أحد مكونات الخطة الوطنية لنفس الفترة

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

تتكون الاستراتيجية من تسعة فصول هي: المقدمة والمنهجية، نبذة حول القطاع الزراعي، رؤية القطاع الزراعي، تحليل الواقع، الرؤية والأهداف الاستراتيجية، السياسات القطاعية، برامج القطاع، توزيع الموارد، والمتابعة والتقييم.

وفيما يلي تلخيص لأهم ما جاء في الوثيقة:

الفصل	عنوان الفصل	المخرجات
الأول	مقدمة ومنهجية	تم إعطاء مقدمة حول الوثيقة ومنهجية العمل التي تم إتباعها والتي ركزت على النهج التشاركي
الثاني	نبذة حول القطاع الزراعي	تم وضع ملخص حول القطاع الزراعي وأهم الجهات ذات العلاقة بالقطاع وطبيعة عملها
الثالث	رؤية القطاع الزراعي	زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على المنافسة محليا وخارجيا والمساهمة بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي وارتباط الإنسان الفلسطيني بأرضه وسيادته على موارده وصولا إلى بناء الدولة
الرابع	تحليل الواقع	جاء هذا الفصل في أربعة أجزاء: الجزء الأول: حالة القطاع: حيث تم استعراض خمسة مجالات هي الموارد الزراعية، الإنتاج الزراعي، الخدمات الزراعية، الإطار المؤسسي والإطار القانوني، وتم توضيح أهم المعيقات التحديات التي تواجه كل مجال الجزء الثاني: بين التقدم المحرز للسنوات 2011 – 2013 الجزء الثالث: تم عمل تحليل للبيئة الداخلية والخارجية (نقاط قوة، نقاط ضعف، فرص، تحديات) الجزء الرابع: تم تحديد القضايا القطاعية ذات الأولوية للقطاع وهي أربعة قضايا
الخامس	الأولويات والأهداف الاستراتيجية	تم وضع أربعة أهداف استراتيجية ولكل هدف استراتيجي تم صياغة مؤشرات وإستهدافات
السادس	السياسات القطاعية	تم صياغة سياسات قطاعية لكل هدف استراتيجي، حيث تم صياغة 15 سياسة
الفصل السابع	برامج القطاع	تم صياغة ثلاثة برامج قطاعية ولكل برنامج تم صياغة غايات وأهداف ومعايير قياس ومشاريع مع موازنة للمشاريع. حيث تم تحديد البرامج القطاعية التالية: برنامج التنمية الزراعية: تم تحديد 23 مشروعاً لتنفيذ هذا البرنامج، منهم ثلاثة مشاريع لها علاقة بالمياه وهي:إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة وآبار الجمع، استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة، تحسين أنظمة كفاءة الري والنقل والتوزيع، برنامج تحسين الخدمات الزراعية بواقع 14 مشروعا، والبرنامج الإداري بواقع مشروعين
الثامن	توزيع الموارد بين البرامج	برنامج التنمية الزراعية: (376,100) (بالألف دولار)، برنامج تحسين الخدمات الزراعية: (156,000)، البرنامج الإداري: (10,500)
التاسع	المتابعة والتقييم	تم وضع برنامج ومؤشرات سنوية 2014–2016 بالإضافة إلى توضيح مصادر التحقق ومسؤوليات التنفيذ

6- قانون المياه الفلسطيني

هدف الوثيقة

يهدف القانون وحسب المادة الثانية منه إلى إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائية من خلال تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

يحتوي القانون على 68 مادة تتعرض إلى المصادر المائية واستخدامات المياه وسلطة المياه الفلسطينية ومجلس تنظيم قطاع المياه وشركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية إضافة على حماية البيئة المائية والأحكام والعقوبات ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بإعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط المائية فقد جاءت في القانون ضمن مهام سلطة المياه الفلسطينية والتي من مهامها المرتبطة بإعداد الخطط الاستراتيجية حسب القانون الأمور التالية:

1. إعداد السياسة والاستراتيجيات والخطط المائية العامة والعمل على إقرارها وتنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة ورفع التقارير الدورية عن الوضع المائي لمجلس الوزراء.
2. وضع السياسة العامة للتخطيط وتقييم مشاريع المياه والصرف الصحي من ناحية الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ووضع معايير للتصميم وضبط الجودة والمواصفات الفنية والعمل على مراجعة تطبيقها.
3. وضع مفاهيم ومبادئ إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام وإمدادات المياه والحفاظ عليها وتدويرها وإعادة استخدامها.

أهم المخرجات الأخرى

1. قام القانون وبشكل واضح بتحديد أدوار الأجسام المختلفة في قطاع المياه وتحديداً دور سلطة المياه الفلسطينية ومجلس تنظيم قطاع المياه وشركة المياه الوطنية ومصالح المياه الإقليمية.
2. تضمن القانون مبادئ ومتطلبات التراخيص لمصادر المياه.

3. حدد وضع القانون نظام التعرفة الموحد ويشمل عدد من انظمة التعرفة منها نظام تعرفة المياه والصرف الصحي ونظام رسوم الخدمات ونظام تعرفة المياه الزراعية) وبين دور كل من سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه ووزارة الزراعة.
4. أفرد القانون فصلاً كاملاً لحماية البيئة المائية والمحافظة على مصادر المياه من التلوث ومبادئ إعلان مناطق المياه المحمية.
5. احتوى القانون على مبادئ الرقابة والتفتيش والعقوبات الواجب تطبيقها.

7- برنامج غزة الطارئ للمساعدة الفنية 2016 - 2011 (GETAP)

هدف الوثيقة

يتناول هذا التقرير قطاع المياه في غزة، فلسطين، مع التركيز بشكل أساسي على القضايا على المستوى الاستراتيجي المتعلقة بإمدادات المياه.

مخرجات الوثيقة المرتبطة بالقضايا ذات الأولوية والخطة الاستراتيجية

إحتوت الوثيقة على دراسة مقارنة لخيارات الإمدادات الإضافية من المياه لقطاع غزة، كما تم تحديد التدخلات المستقبلية اللازمة في هذا القطاع ومنها أولا: الأمور المتعلقة بالوضع القائم فيما يتعلق إمدادات المياه في غزة، ثانيا وضع خيارات محتملة لتوريد المياه إلى غزة في المستقبل ومنها تحلية مياه البحر وإعادة إستخدام المياه المعالجة. ثالثا: المعايير المعتمدة في تقييم الخيارات تحتوي على معاييرسياسية وتقنية وإجتماعية وإقتصادية.

وتناولت الوثيقة كذلك مجموعة من التدخلات التي يمكن إدخالها في السيناريو الحالي في غزة، وهذا يشمل تسعة مشاريع مترابطة ومجتمعة تشكل برنامج متماسك لمعالجة القضايا الحرجة في قطاع المياه. وتتلخص التدخلات تسعة على النحو التالي:

1. إنشاء وحدة تنسيق برنامج غزة
2. إدخال مشروع مراقبة المياه
3. الارتقاء تسارع و/ أو إعادة توزيع المياه للأغراض المنزلية وشبكة الإمدادات
4. تحسين مستويات المياه الواردة من إسرائيل إلى غزة
5. تحلية مياه البحر (مشاريع تجريبية)

6. مشاريع تحلية مياه بحر كبيرة الحجم
7. خطط نموذجية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة
8. الإنتهاء من محطات معالجة مياه الصرف الرئيسية
9. الانتهاء من مراجعة عالية الجودة لاستخدام المياه في القطاع الزراعي في غزة

ويصف هذا التقرير كل من هذه التدخلات التسعة وكيفية ارتباطها بعضها البعض. وكيف أن كل منها سيسهم في برنامج شامل يستهدف الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي في فلسطين

2.2 التحليل الاستراتيجي لواقع قطاع المياه

الهدف الرئيس لهذا الجزء هو تشخيص الوضع الراهن والقيام بعرض نتائج التحليل الاستراتيجي في قطاع المياه. وبشكل تفصيلي يتناول التحليل خمسة مجالات تعتبر العمود الفقري لقطاع المياه، وهي:

- مصادر المياه
- التزويد بالمياه
- الصرف الصحي
- الترتيبات المؤسساتية
- الترتيبات المالية

وسيتم وفق أنموذج التحليل الاستراتيجي الرباعي تحديد المؤثرات الداخلية، سواء كانت إيجابية أي نقاط قوة، أو سلبية أي نقاط ضعف، كما سيتم تحديد المؤثرات الخارجية، سواء كانت إيجابية أي فرص، أو سلبية أي تهديدات. واستنادا لنتائج التحليل الاستراتيجي للقطاع، سيتم بلورة العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية، كما ستمهد نتائج التحليل للنظر في الرؤية التي تم بلورتها للقطاع، ومعرفة مدى ملاءمتها، وفي الوقت نفسه تحديد الأهداف الاستراتيجية التي سيتم السعي لتحقيقها على مدى سنوات الخطة.

وتبين الجداول (3أ الى 3هـ) نتائج التحليل الاستراتيجي في قطاع المياه ومكونات المياه الخمسة:

الجدول (3أ): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون مصادر المياه)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• ملكية والتحكم في إدارة بعض المصادر • تشكل المياه المعالجة والمحلاة مصدرا استراتيجيا إضافيا للمياه • وجود دراسات جيولوجية وهيدروجيولوجية تشمل نمذجة الأحواض المائية الجوفية • وجود دراسات جدوى وتصاميم حول مشاريع تحلية مياه البحر في المحافظات الجنوبية • إعتماد الحصاد المائي كمصدر إستراتيجي ووجود دراسات وبرامج ومشاريع حصاد مائي (منشآت حجز وتخزين لغايات تغذية المياه الجوفية والاستعمالات الزراعية) • استمرار ممارسات الحصاد المائي المنزلي والزراعي • وجود برامج مراقبة جودة وكميات المياه وتوفر مختبرات معتمدة لدى المؤسسات ذات العلاقة • جودة المياه في المحافظات الشمالية (حسب المواصفات المعتمدة)	• عدم السيطرة على مصادر المياه من قبل الفلسطينيين • غياب التشريعات التنفيذية الملائمة لتنظيم ملكية وإدارة المصادر المائية • تفاوت كميات المياه المتاحة في المناطق المختلفة • الملكيات الخاصة لبعض المصادر المائية • التعديات على بعض المصادر • حساسية بعض المصادر لخطر التلوث والإستنزاف • إرتفاع تكلفة المعالجة والتحلية	• دعم المجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • توفر الدعم الدولي المالي لتطوير المصادر المائية • وجود امكانية تطوير مصادر مياه جديدة و/أو بديلة، بما ذلك تحلية مياه البحر واستخدام المياه المعالجة • الحق الفلسطيني في مياه حوض نهر الاردن ومصادر المياه المشتركة الأخرى • وفرة مصادر المياه في بعض المحافظات وإمكانية إعادة التوزيع • التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية	• سيطرة الاحتلال على المصادر المائية واستمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية • التغير المناخي وأثره على المصادر المائية المختلفة • وقوع فلسطين ضمن المناطق شبه الجافة • التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الاسرائيلي • قلة المصادر المائية الطبيعية المتاحة • وجود ملوثات تشكل خطرا على الاحواض الجوفية ومصادر المياه بما فيها المستوطنات الإسرائيلية • ربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة

الجدول (3ب): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون التزويد بالمياه)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود شبكات مياه تزويد في أكثر من 95% من السكان • توفر خطوط ناقلة بين نقاط التزويد ومناطق الطلب في معظم المناطق • وجود خزانات مياه إقليمية في بعض المحافظات الفلسطينية • جودة مياه الشرب في أنظمة التزويد في معظم المحافظات الشمالية • تم المباشرة في إعداد خطط شاملة للعديد من مزودي الخدمة وبعضها تم الإنتهاء منه • وجود برامج خفض الفاقد لبعض مزودي الخدمة • العديد من التجمعات السكانية الريفية لديها شبكات مياه شرب حديثة • وجود بعض المختبرات المتخصصة وبرامج مراقبة جودة المياه	• تدهور جودة مياه الشرب بشدة في المحافظات الجنوبية • عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن مزودي الخدمة في بعض المناطق • التفاوت في معدلات التزويد بين المناطق المختلفة • إرتفاع نسبة الفاقد الكلي • إهتراء وقدم العديد من شبكات المياه • العديد من الشبكات الموجودة في التجمعات السكانية لا تخدم جميع السكان • ضعف البنية التحتية لنظام التزويد في بعض المحافظات ومحدودية التكاملية بين المصادر وأنظمة التزويد • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية ومحدودية عدد الخزانات الإقليمية • ضعف شمولية الخطوط الناقلة بين المراكز الإقليمية • الإعتماد على تزويد بعض التجمعات السكانية من الشبكة القطرية الإسرائيلية	• تطوير أنظمة التزويد بالمياه من أولويات العديد من الدول المانحة • نشاط وفاعلية مجموعة عمل قطاع المياه، وخاصة في مجال التزويد بالمياه • التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية	• التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الاسرائيلي • زيادة الطلب على المياه • ضعف آلية التحكم في الفاقد • القيود الإسرائيلية من قبل لجنة المياه المشتركة والإدارة المدنية الإسرائيلية التي تعيق تنفيذ مشاريع مياه تشكل اساسا لتطوير قطاع المياه • ربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة

الجدول (3ج): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الصرف الصحي)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود شبكات صرف صحي في المدن الرئيسية والمخيمات • وجود محطات معالجة في عدد من المدن الرئيسية وعدد من القرى تعمل بكفاءة • جهوزية الإطار القانوني لقطاع الصرف الصحي • إنطلاق مشاريع لإستخدام المياه العادمة المعالجة في الري • المباشرة في إعداد خطط شاملة لأنظمة الصرف الصحي في عدد من المناطق	• قلة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي (الجمع والمعالجة) • عدم وجود وعي بيئي كافي بما يتعلق بالصرف الصحي وإعادة الاستخدام • محدودية الإنجاز في مشاريع الصرف الصحي وذلك بسبب التعقيدات المفروضة من قبل الأحتلال الأسرائيلي (المواصفات العالية للمعالجة) • التكلفة العالية لإنشاء أنظمة الصرف الصحي • محدودية نسبة المياه العادمة المعالجة والمعاد استخدامها • تدني كفاءة بعض محطات المعالجة (القديمة) • قلة الكادر الفني المؤهل في مجال إدارة تشغيل وصيانة الشبكات ومحطات المعالجة • صعوبة تطبيق الأنظمة والقوانين في مجال الربط • عدم وجود إدارة مركزية لمتابعة إدارة الصرف الصحي كما هو الحال في مجال تزويد المياه (شركة المياه الوطنية)	• تفهم المجتمع الدولي للاحتياجات المتصلة بأنظمة الصرف الصحي والمعالجة وتوفير الدعم المالي • نشاط وفاعلية مجموعة عمل قطاع المياه، وخاصة في مجال الصرف الصحي • قطاع حيوي لتنفيذ مشاريع شراكة مع القطاع الخاص • إحتياجات تطوير مكون الصرف الصحي ضرورة ملحة على المستوى الإقليمي • وجود إستراتيجية حكومية لإستخدام الطاقة المتجددة والتي يمكن إستخدامها في القطاع	• التوسع الاستيطاني من قبل الاحتلال الاسرائيلي مما يشكل عائقا يعرقل إنشاء أنظمة معالجة الصرف الصحي • جريان المياه العادمة باتجاه مناطق مسيطر عليها إسرائيليا دون إمكانية معالجتها وإعادة استخدامها • القيود السياسية التي تعيق تنفيذ مشاريع صرف صحي كبيرة تشكل اساساً لتطور القطاع • التكلفة العالية لتشغيل أنظمة الصرف الصحي • إرتباط مشاريع الصرف الصحي بتوفر مصادر طاقة خاصة في قطاع غزة

الجدول (3د): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الترتيبات المؤسساتية)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود قانون محدث للمياه يوضح ويفصل المهام والمسئوليات والصلاحيات التنظيمية والوزارية والخدماتية والتأكيد على عدالة التوزيع والبدء بتطبيقه • وجود قوانين وأنظمة متعددة تنظم عمل قطاع المياه والصرف الصحي مثل نظام ومواصفة إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة ونظام ربط المنشآت بمنظومة الصرف الصحي، ونظام تعرفة المياه وغيرها • وجود آلية تنسيق داخل القطاع بين المؤسسات الحكومية ذات الصلة • وجود كادر مؤهل في قطاع المياه ومؤسسات مهتمة بالقطاع • وجود قاعدة بيانات للمياه والصرف الصحي • وجود السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطيني طويلة المدى 2012 – 2032 • وجود خطة إستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية 2016–2018	• وجود عدد كبير من مزودي الخدمات • عدم استهداف الاحتياجات المحددة للقطاع في مجال بناء القدرات على الوجه الأمثل • عدم وجود آليات واضحة لتنفيذ القوانين وتعزيز تطبيق الانظمة بالتعاون مع المؤسسات المختلفة • عدم البناء بشكل مناسب على المشاريع الممولة دوليا • نقص في بعض الخبرات والكفاءات في بعض المجالات خاصة التحلية • عدم جهوزية متطلبات إنشاء شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية • عدم إعطاء المستوى السياسي الأولوية الكافية لموضوع الصرف الصحي • تشتت قطاع تزويد الخدمات (المياه والصرف الصحي) بين وزارات مختلفة ودوائر بلدية ومجالس الخدمات المشتركة ولجان المخيمات • وجود عدد كبير من مزودي الخدمة (+250) • عدم إستكمال السياسات التفصيلية	• وجود رغبة في تطوير كادر قطاع المياه لدى معظم ذوي العلاقة. • امكانية الاستفادة من مبادئ الإدارة المتكاملة للمصادر المائية • وجود توجهات لدى المانحين للدعم المؤسسي لقطاع المياه وتوقيع مذكرة تفاهم بالخصوص	• استمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية • تسرب الكفاءات من قطاع المياه الى قطاعات أخرى • تنفيذ قانون المياه الفلسطيني الجديد بشكل كامل قد يتطلب وقتا طويلا

• وجود إطار ناظم ومؤسساتي متفق عليه لبعض مزودي الخدمة • وجود دائرة مياه الضفة الغربية التي تشكل الأساس لشركة المياه الوطنية • وجود مصلحة مياه القدس ومصلحة المياه والمجاري (بيت لحم بيت جالا بيت ساحور) ومصلحة مياه الساحل في غزة والتي تشكل نواة لإنشاء مرافق المياه الإقليمية) • إنجاز عدد من مشاريع الخطط السابقة • وجود خارطة طريق مقرة حول ترتيبات الحوكمة والإدارة على مستوى المصادر وإنتاج المياه والتوزيع • البدء بإعداد خارطة طريق لتطوير دائرة مياه الضفة الغربية وإنشاء شركة المياه الوطنية • البدء بإعداد خارطة طريق لإنشاء مرافق مياه إقليمية • البدء بدمج بعض مرافق المياه/ هيئات الحكم المحلي ضمن مجالس خدمات مشتركة للمياه والصرف الصحي	الخاصة بقطاع المياه الوطني		

الجدول (3هـ): التحليل الاستراتيجي الرباعي لمكونات قطاع المياه (مكون الترتيبات المالية)

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
• وجود مسودة الاستراتيجية المالية لقطاع المياه • وجود نظام تعرفة لخدمات المياه • وجود مسودة نظام تعرفة زراعية • الاستقلالية المالية لبعض مزودي الخدمة • رفع مستوى الاستدامة المالية ورفع نسبة التحصيل باستخدام العدادات المسبقة الدفع ووضع آليات للتحصيل • وجود البرامج والمشاريع لخفض التكاليف التشغيلية منها خفض الفاقد • البدء بتركيب عدادات مسبقة الدفع في عدد من التجمعات السكانية	• غياب آليات متفق عليها لتوجيه التمويل في قطاع المياه • مشروطية التمويل في بعض الحالات • صعوبة تحقيق انظمة الصرف الصحي للاسترداد المباشر للتكاليف • عدم وفاء مزودي الخدمة بالتزاماتهم المالية • ضعف التحصيل • زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية • عدم كفاية الموازنات المالية المخصصة للقطاع • تكاليف الصيانة والتشغيل العالية • إرتفاع تكاليف المعالجة والتحلية	• وجود رغبة لدى الممولين في دعم قطاع المياه • امكانية توفير دخل ذاتي من القطاع نتيجة الخدمات المقدمة	• ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من أثمان المياه • شروط الممولي نبإلغاء تمويل مشاريع مياه وصرف صحي بسبب ضعف مستوى التحصيل والكفاءة • الرسوم المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على معالجة المياه العادمة الفلسطينية

2.3 العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية (2017–2022)

استنادا إلى نتائج التحليل الاستراتيجي الرباعي، فقد قام الفريق الإستشاري بتحديد وبلورة العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية. وستشكل هذه القضايا المحور الذي سيتم من خلاله الانطلاق تحديد الإطار الإستراتيجي التنموي لقطاع المياه. ويبين الجدول (4) أهم العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية في قطاع المياه.

الجدول (4) القضايا ذات الأولوية في قطاع المياه

مصادر المياه	التزويد بالمياه	الصرف الصحي	الترتيبات المؤسساتية	الترتيبات المالية
• ضعف الإدارة المتكاملة للمصادر المائية • قلة المصادر المائية المتاحة • حساسية بعض مصادر المياه الجوفية للتلوث والإستنزاف • استمرار سيطرة الجانب الإسرائيلي على المصادر المائية • تفهم اللمجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • استمرار المستوطنات في تلويث مصادر المياه الفلسطينية	• ضعف جودة وموثوقية المياه وخدمة التزويد بالمياه • نقص في عدالة التوزيع • عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية • ضعف الربط الإقليمي بين المراكز الحضرية • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية	• عدم توفر شبكات صرف صحي في كثير من التجمعات السكانية • ضعف البنى التحتية في مجال معالجة المياه العادمة (المنزلية والصناعية) • ضعف استخدام المياه المعالجة	• عدم استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية والعملية لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يتلاءم وقانون المياه الجديد • ضعف الأنظمة الموجودة لتحفيز وبناء القدرات داخل مؤسسات قطاع المياه. • تدني مستوى الرقابة وهيبة المؤسسات الرقابية بشكل عام • البحث العلمي واستجابته لأولويات قطاع المياه الاساسية • استمرار تطبيق البند 40 من اتفاقية اوسلو وملحقاته ذات العلاقة بلجنة المياه المشتركة	• توفر دعم دولي لمشاريع قطاع المياه • ضعف القدرات المالية في تنفيذ البرامج الاستثمارية والتشغيلية • تعزيز الاستقلالية المالية لمقدمي الخدمة. • محدودية كفاءة نظم الجباية وارتفاع المديونية • عدم وجود مصادر ذاتية مالية كافية لتمويل المشاريع الكبيرة • عدم تناغم وتلبية برامج التمويل للأولويات الفلسطينية في قطاع المياه

الفصل الثالث: الإطار التنموي الاستراتيجي لقطاع المياه الفلسطيني

3.1 الرؤية

لقد وضعت الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014–2016 رؤية استراتيجية للقطاع ضمن إطار استراتيجي لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي خلال السنوات الثلاث (2014–2016). واستنادا إلى تحليل واقع القطاع الذي تم القيام به لغرض إعداد استراتيجية قطاعية تشاركية واقعية وقابلة للتطبيق، بما يشمل العناصر الأساسية المكونة للقطاع والمؤثرة فيه، فقد خلصت وثيقة الاستراتيجية إلى رؤية تنموية للقطاع تنص على:

"قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية"

ومع الأخذ بالاعتبار نتائج التحليل الاستراتيجي وفق ما تم عرضه في الفصل السابق، فقد تم تحليل هذه الرؤية التي تم بلورتها للقطاع حسب الاستراتيجية القطاعية لقطاع المياه والصرف الصحي 2014–2016، وذلك لمعرفة مدى ملاءمتها للفترة التي تغطيها الاستراتيجية التي يجري العمل على إعدادها للفترة 2017–2022. ومن الجدير بالذكر أن الرؤية عادة ما تكون طويلة المدى، ولا تعبر عن إطار زمني قصير او متوسط المدى.

وتبين نتائج تحليل الرؤية وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية بأنها مترابطة ومتسقة كما يوضح الجدول التالي:

"قطاع المياه والمياه العادمة منظم يساهم في تعزيز السيادة الفلسطينية ويضمن استدامة المصادر المائية وفق أسس صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية متينة تحقق متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية.					
استدامة المصادر المائية	**أسس صحية وبيئية متينة**	**أسس واجتماعية واقتصادية متينة**	**متطلبات الشعب الفلسطيني الاساسية والتنموية**	**تعزيز السيادة الفلسطينية**	**قطاع المياه والمياه العادمة منظم**
• رفع قدرة سلطة المياه على التخطيط المائي • زيادة كمية المياه المتاحة (تقليدية وغير تقليدية) • تحسين كفاءة أنظمة توزيع المياه	• المحافظة على البيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • زيادة مساحة الأراضي القابلة للري في المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية	• دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة

3.2 الغايات الاستراتيجية (2017–2022)

تشكل الغايات الاستراتيجية أحد أهم أسس تحديد الإطار الاستراتيجي التنموي لقطاع المياه.وبناء على هذه الغايات الاستراتيجية، تم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي سيتم السعي لتحقيقها على مدى سنوات الخطة، والتي بدورها إن تحققت، فإن ذلك يعني أن الغايات الاستراتيجية قد تحققت.

وأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة والقضايا ذات الاولوية، واستنادا إلى نتائج التحليل الاستراتيجي الرباعي، فقد قام الفريق الاستشاري بتحديد الغايات الاستراتيجية، ومن ثم بلورة الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة. يبين الجدول (5) الغايات الاستراتيجية لقطاع المياه:

كما قام الفريق الاستشاري بإجراء مقارنة بين الغايات الاستراتيجية هذه، وبين تلك التي كانت قد تمت بلورتها في كل من السياسة والاستراتيجية الوطنية 2012–2032 والخطة الاستراتيجية 2014–2016، والتي تم تسميتها في حينه الأهداف الاستراتيجية. ويبين الجدول (6) نتائج هذه المقارنة.

الجدول (5): الغايات الاستراتيجية لقطاع المياه 2017 – 2022

البند	مصادر المياه	التزويد بالمياه	الصرف الصحي	الترتيبات المؤسساتية	الترتيبات المالية
الغايات الاستراتيجية	• إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من ناحية النوعية والكمية	• تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

الجدول (6): مواءمة بين غايات الخطة الاستراتيجية المقترحة 2017-2022 مع الأهداف الاستراتيجية حسب السياسة والاستراتيجية الوطنية 2012-2032 والخطة الاستراتيجية 2014-2016

السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي 2012-2032	الخطة الاستراتيجية 2014-2016	الخطة الاستراتيجية 2017-2022
1. زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين 2. مضاعفة كمية المياه المتاحة 3. توفير إمكانية تزويد جيد لجميع المواطنين من أحد المصادر الموثوقة للمياه	1. إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	1. إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية
4. الحد من التفاوت بين المناطق وبين الهيئات المحلية 5. تحسين جودة المياه المزودة للمستفيدين 6. تحسين مستوى موثوقية الخدمة	2. العدالة في تزويد خدمات المياه المقدمة ومصداقية الخدمة	2. تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها
7. تحسين جودة مياه الصرف الصحي لحماية مصادر المياه الطبيعية من التلوث بمياه الصرف الصحي	3. تحسين بنية وخدمة الصرف الصحي وحماية مصادرالمياه من التلوث بالمياه العادمة	3. تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام
8. دعم المؤسسات ذات الحوكمة الجيدة والإطار القانوني والمؤسسي الجيد	4. ترسيخ أسس الحكم الرشيد وتوفير بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن التوزيع العادل للخدمة وتكون قادرة على حسن إدارة قطاع المياه واستدامته.	4. تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة
9. ضمان الاستدامة المالية لمرافق المياه	5. ضمان الاستدامة المالية لمقدمي خدمات المياه	5. ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

3.3 الاهداف والاولويات الاستراتيجية (2017–2021)

الجدول رقم (7) التالي يوضح مصفوفة القضايا ذات الأولوية، الغايات، والأهداف الاستراتيجية في قطاع المياه

الجدول (7): مصفوفة القضايا ذات الأولوية، الغايات، والأهداف الاستراتيجية في قطاع المياه

مكونات قطاع المياه	القضايا ذات الأولوية	الغاية الاستراتيجية	الأهداف
مصادر المياه	• غياب الإدارة المتكاملة للمصادر المائية • قلة المصادر المائية المتاحة • حساسية بعض مصادر المياه الجوفية للتلوث والإستنزاف • استمرار سيطرة الجانب الإسرائيلي على المصادر المائية • تفهم اللمجتمع الدولي للحقوق المائية الفلسطينية • استمرار المستوطنات في تلويث مصادر المياه الفلسطينية	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	• زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) • دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية • حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف
التزويد بالمياه	• ضعف جودة وموثوقية المياه وخدمة التزويد بالمياه • نقص في عدالة التوزيع • عدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية • ضعف الربط الإقليمي بين المراكز الحضرية • ضعف الطاقة التخزينية الإقليمية	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه
الصرف الصحي	• ضعف البنى التحتية في مجال جمع ومعالجة وإعادة استخدام المياه العادمة • عدم توفر شبكات صرف صحي في مختلف التجمعات السكانية	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• المحافظة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة وإعادة الإستخدام • زيادة كميات مياه الصرف الصحي المعالجة

مكونات قطاع المياه	القضايا ذات الأولوية	الغاية الاستراتيجية	الأهداف
			المستخدمة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية • خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في المكون • تشجيع إستخدام مصادر الطاقة النظيفة في المكون
الترتيبات المؤسساتية	• عدم استكمال الإجراءات القانونية والتنظيمية والعملية لإعادة هيكلة قطاع المياه بما يتلاءم وقانون المياه الجديد • غياب نظام فاعل لتحفيز وبناء القدرات داخل مؤسسات قطاع المياه • تدني مستوى الرقابة وهيبة المؤسسات الرقابية بشكل عام • البحث العلمي واستجابته لأولويات قطاع المياه الاساسية • استمرار تطبيق البند 40 من اتفاقية اوسلو وملحقاته ذات العلاقة بلجنة المياه المشتركة	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها في كافة المجالات • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة
الترتيبات المالية	• توفر دعم دولي لمشاريع القطاع • ضعف القدرات المالية في تنفيذ البرامجالاستثمارية والتشغيلية وتعزيز الاستقلالية المالية لمقدمي الخدمة • محدودية كفاءة نظم الجباية وارتفاع المديونية • عدم وجود مصادر ذاتية مالية كافية لتمويل المشاريع الكبيرة • عدم تناغم وتلبية برامج التمويل للأولويات الفلسطينية في قطاع المياه	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي خدمات المياه والصرف الصحي • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)

3.4 المؤشرات المتوقعة

تساعد المؤشرات على قياس مدى تحقق الأهداف التنموية الاستراتيجية. لذا يتوجب اختيار مؤشرات مناسبة تساعد على مراقبة الهدف وتسهل عملية قياس التقدم نحو تحقيق الهدف.واستنادا للغايات والأهداف الاستراتيجية التي تم بلورتها وفق ما هو مبين وحسب ما سبق بيانه، فقد قام الفريق الاستشاري بتحديد المؤشرات المناسبة، أخذ بعين الاعتبار ما تم اعتماده من مؤشرات في حسب السياسة والاستراتيجية الوطنية 2012–2032 والخطة الاستراتيجية 2014–2016.

يبين الجدول (8) المؤشرات والنتائج المقترح اعتمادها في الخطة الاستراتيجية المقترحة لقطاع المياه للفترة 2017–2022.

كما يبين الجدول (9) الربط ما بين النتائج المتوقعة، والمؤشرات، وقيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2014) والإستهداف العام (2022).

الجدول (8): المؤشرات في قطاع المياه

مكونات قطاع المياه	الغاية الاستراتيجية	الأهداف	المؤشرات
مصادر المياه	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	• زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) • رفع قدرة سلطة المياه على إدارة وتخطيط مصادر المياه • دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية • حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف	• كمية المياه المنتجة من المصادر التقليدية • كمية المياه المنتجة من المصادر غير التقليدية • كمية المياه المشتراه • كميات المياه المتاحة للإستخدامات المختلفة • وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (عدد المصادر المراقبة) • عدد التعديات على مصادر المياه • النسبة المئوية لتغطية الفحوصات للمصادر المائية • عدد حالات التلوث التي تم منعها في المصادر
التزويد بالمياه	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	• النسبة المؤية لكمية المياه غير المحاسب عليها • كميات المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (ويعبر عنها باللترات اليومية للفرد) • عدد التجمعات التي لا تصلها الخدمة • نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة • فترة الإنقطاع في عملية التزويد • النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية
الصرف الصحي	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• المحافظة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة • زيادة مساحة الأراضي القابلة للري في	• النسبة المئوية للأسر المخدومة بنظام صرف صحي، أو التي تمتلك نظاماً صحياً مناسباً في الموقع (خزان ترشيح + طبقة ترشيح) • النسبة المئوية من مياه الصرف التي تتم معالجتها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي • النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة

مكونات قطاع المياه	الغاية الاستراتيجية	الأهداف	المؤشرات
		المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية • خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في المكون • تشجيع إستخدام مصادر الطاقة النظيفة في المكون	الفلسطينية • عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية • النسبة المئوية لمياه الصرف المعالجة التي يتم استخدامها في الري • مساحة الأراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة • عدد المشاريع التي يشارك القطاع الخاص فيها ضمن المكون
الترتيبات المؤسساتية	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة	• سلطة مياه ممأسسة • مجلس تنظيم قطاع مياه فعال • توفير الظروف المناسبة لتأسيس شركة مياه وطنية • مجالس خدمات مياه ومرافق إقليمية فعالة • أنظمة مياه (قانونية) متكاملة
الترتيبات المالية	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي المياه • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)	• النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة • النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات • نسبةالعمل = تكاليف التشغيل والصيانة والتكاليف الإدارية (باستثناء الإهلاك)/ إيرادات التشغيل • كفاءة التحصيل • حالات التفاوت في تعرفة المياه

الجدول (9) الربط ما بين النتائج المتوقعة، المؤشرات، قيم المؤشرات ما بين سنة الأساس (2014) والإستهداف العام (2022)

مكونات قطاع المياه	الأهداف	المؤشرات	قيم المؤشرات					
			سنة الأساس (2014)		الإستهداف العام (2022)		ملاحظات	
			غزة	ضفة	غزة	ضفة		
مصادر المياه	• زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) • رفع قدرة سلطة المياه على إدارة وتخطيط مصادر المياه • دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية • حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف	• كمية المياه المنتجة من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب)	170.7	103.8	135	213	ينابيع وآبار جوفية	
		• كمية المياه المحلاة المتاحة (مليون متر مكعب)	4.7	0	70	22		
		• النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة	%25	%4	%50	%12		
		• كمية المياه المشتراه (مليون متر مكعب)	3.5	60	14	92		
		• وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (نسبة المصادر المراقبة)	%50		%90			
التزويد بالمياه	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين	• النسبة المؤية لكمية المياه غير المحاسب عليها (لا تشمل الفاقد في الخطوط الناقلة)	%36.4	%28.6	%31	%26		

مكونات قطاع المياه	الأهداف	المؤشرات	قيم المؤشرات					
			سنة الأساس (2014)		الإستهداف العام (2022)		ملاحظات	
			غزة	ضفة	غزة	ضفة		
	• تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	• كميات المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (ويعبر عنها باللترات اليومية للفرد)	79.7	79.1	104	88		
		• نسبة التجمعات التي لا تصلها الخدمة	%0	%14	%0	%3		
		• نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة	%93.0	%93.4	%96	%96		
		• النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية	%68	%95	%100	%100		
الصرف الصحي	• المحافظة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة • زيادة مساحة القابلة	• النسبة المئوية للأسر المخدومة بنظام صرف صحي، أو التي تمتلك نظاماً صحياً مناسباً في الموقع (خزان ترشيح + طبقة ترشيح)	%72	%31	%80	%45		
		• النسبة المئوية من مياه الصرف التي تتم معالجتها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي	%25	%13	%50	%24		
		• النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية		%0	%100	%100		

مكونات قطاع المياه	الأهداف	المؤشرات	قيم المؤشرات					
			سنة الأساس (2014)		الإستهداف العام (2022)		ملاحظات	
			غزة	ضفة	غزة	ضفة		
	للري في المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية • خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في المكون تشجيع إستخدام مصادر الطاقة النظيفة في المكون	• عدد المشاريع التي يشارك القطاع الخاص فيها ضمن المكون	0	1	2	2		
		• عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	3	2	6	11		
		• مساحة الأراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)	1700	0	24700	52300		
الترتيبات المؤسساتية	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه	• سلطة مياه ممأسسة	%50		%100			
		• مجلس تنظيم قطاع مياه فعال	%0		%100			
		• توفير الظروف المناسبة لتأسيس شركة مياه وطنية	%0		%100			
		• عدد مرافق ومزودي المياه الإقليمية	1	0	1	3		

مكونات قطاع المياه	الأهداف	المؤشرات	قيم المؤشرات					
			سنة الأساس (2014)		الإستهداف العام (2022)		ملاحظات	
			غزة	ضفة	غزة	ضفة		
	الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة	• أنظمة وتعليمات مياه متكاملة	%30		%100			
		• تطوير قدرات المؤسسات العاملة في القطاع وتعزيز تبادل المعرفة	%80		%98			
الترتيبات المالية	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي المياه • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام	• النسبة المئوية لمرافق المياه ومجالس الخدمات (مزودي المياه) التي تعمل بصورة مستقلة ماليا	%80	%20	%90	%60		
		• نسبة العمل = تكاليف التشغيل والصيانة والتكاليف الإدارية (باستثناء الإهلاك)/ إيرادات التشغيل		%126	%100	%100		

مكونات قطاع المياه	الأهداف	المؤشرات	قيم المؤشرات					
			سنة الأساس (2014)		الإستهداف العام (2022)		ملاحظات	
			غزة	ضفة	غزة	ضفة		
	• تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)	• كفاءة التحصيل	%50-%25	%75-%65	%80-%75	%90-%80		

الفصل الرابع: برامج القطاع

البرامج القطاعية

بناء على ما تم إنجازه من مشاريع قطاعية ففي الفترة 2012 – 2015 وإعتمادا على مصفوفة القضايا ذات الأولوية والغايات والأهداف الاستراتيجية والمؤشرات ذات العلاقة في قطاع المياه للأعوام 2017–2022 وإستنادا إلى جميع الخطط والتقارير التي تم مراجعتها وتحديدا الخطة الإستراتيجية لقطاع المياه 2012–2032 يمكن تحديد البرامج القطاعية حسب مصفوفة القضايا ذات الأولوية، الغايات والأهداف الاستراتيجية، والبرامج القطاعية الموضحة في الجدول رقم (10).

الجدول (10): البرامج القطاعية المقترحة 2017-2022

مكونات قطاع المياه	الغاية الاستراتيجية	الأهداف	المؤشرات	البرامج القطاعية المقترحة
مصادر المياه	إدارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية من الناحية النوعية والكمية	• زيادة كمية المياه المتاحة كما ونوعا (تقليدية وغير تقليدية) • رفع قدرة سلطة المياه على إدارة وتخطيط مصادر المياه • دعم الجهود الوطنية للوصول إلى إحقاق الحقوق المائية الفلسطينية • حماية مصادر المياه من التلوث والإستنزاف	• كمية المياه المنتجة من المصادر التقليدية (مليون متر مكعب) • كمية المياه المنتجة من المصادر غير التقليدية (مليون متر مكعب) • كمية المياه المشتراه (مليون متر مكعب) • كميات المياه المتاحة للإستخدامات المختلفة (مليون متر مكعب) • وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (عدد المصادر المراقبة) • عدد التعديات على مصادر المياه • النسبة المئوية لتغطية الفحوصات للمصادر المائية • عدد حالات التلوث التي تم منعها في المصادر	• حفر وتجهيز وتشغيل آبار جديدة • إنشاء محطات تحلية • إنشاء مشاريع الحصاد المائي (سدود، حواجز مائية، خزانات، إلخ) • تأهيل وتجهيز الآبار الجوفية والينابيع • مراقبة المصادر المائية كما ونوعا والتعديات • تنفيذ خطط إدارة وتطوير مصادر المياه • تجهيز الملفات والسيناريوهات التفاوضية • المشاركة في المفاوضات والدراسات • تطبيق الرؤية الفلسطينية حول المياه العابرة للحدود • تطوير وتطبيق نظام حماية المصادر المائية من التلوث

مكونات قطاع المياه	الغاية الاستراتيجية	الأهداف	المؤشرات	البرامج القطاعية المقترحة
التزويد بالمياه	تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في تزويدها	• زيادة كمية المياه المزودة للمستفيدين • تزويد جيد ومستدام لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه • تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	• النسبة المؤية لكمية المياه غير المحاسب عليها • كميات المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (ويعبر عنها باللترات اليومية للفرد) • عدد التجمعات التي لا تصلها الخدمة • نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة • فترة الإنقطاع في عملية التزويد • النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية	• إعادة تخصيص المياه لضمان العدالة بالتزويد • إعادة تأهيل أنظمة تزويد المياه • إنشاء وتزويد أنظمة مياه بمصادر مؤمنة للمناطق غير المخدومة • ربط الأنظمة بما يكفل توفير خدمة مستدامة مناطقيا • تفعيل أفضل لنظام مراقبة جودة المياه • تعزيز مبدأ الشعور بالمسؤولية والرضى والإنتماء لدى المواطن
الصرف الصحي	تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي من جمع ومعالجة وإعادة استخدام	• المحافظة على الصحة العامة والبيئة الفلسطينية من التلوث • رفع كفاءة أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة • زيادة مساحة الأراضي القابلة للري في المياه المعالجة من مصادر المياه غير التقليدية • خلق بيئة إستثمارية لمشاركة القطاع الخاص في المكون • تشجيع إستخدام مصادر الطاقة النظيفة في المكون	• النسبة المئوية للأسر المخدومة بنظام صرف صحي، أو التي تمتلك نظاماً صحياً مناسباً في الموقع (خزان ترشيح + طبقة ترشيح) • النسبة المئوية من مياه الصرف التي تتم معالجتها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي • النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية • عدد محطات المعالجة التي تتوافق	• تطوير أنظمة الصرف الصحي • وضع المعايير الملائمة ماليا وبيئيا وتكنولوجيا لأنظمة الصرف الصحي • إنشاء أنظمة مناطقية ومحلية لإعادة إستخدام المياه المعالجة • برامج تشجيع وتحفيز المشاريع على إستخدام والإستفادة من المياه المعالجة • تطوير تشريعات إشراك القطاع الخاص • برنامج بناء القدرات

مكونات قطاع المياه	الغاية الاستراتيجية	الأهداف	المؤشرات	البرامج القطاعية المقترحة
			مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية • النسبة المئوية لمياه الصرف المعالجة التي يتم استخدامها في الري • مساحة الأراضي الزراعية المروية من المياه العادمة المعالجة • عدد المشاريع التي يشارك القطاع الخاص فيها ضمن المكون	
الترتيبات المؤسساتية	تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ببيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة	• تأسيس وإعادة هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد • رفع قدرات مؤسسات قطاع المياه وتطوير وظائفها • تطوير أنظمة قطاع المياه ذات الصلة	• سلطة مياه ممأسسة • مجلس تنظيم قطاع مياه فعال • توفير الظروف المناسبة لتأسيس شركة مياه وطنية • مجالس خدمات مياه ومرافق إقليمية فعالة • أنظمة مياه (قانونية) متكاملة	• إعادة هيكلة وتأسيس مؤسسات القطاع وتفعيلها • تطوير البيئة القانونية (إعداد أنظمة وتعليمات) • برنامج بناء قدرات
الترتيبات المالية	ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه	• تعزيز الإستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي المياه • رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام • تطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان	• النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة • النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات • نسبةالعمل = تكاليف التشغيل والصيانة والتكاليف الإدارية (باستثناء الإهلاك)/	• إصدار أدلة الإجراءات اللازمة لتطبيق أنظمة التعرفة والأنظمة المالية ذات العلاقة • تحقيق مبدأ إسترداد التكاليف للمياه والمياه العادمة • وضع وإقرار وتنفيذ الإستراتيجية المالية المستدامة لقطاع المياه

مكونات قطاع المياه	الغاية الاستراتيجية	الأهداف	المؤشرات	البرامج القطاعية المقترحة
		الإستدامة المالية • تطوير الوعي المجتمعي العام وتعزيز مبدأ الحقوق والواجبات (الدفع مقابل الخدمة)	إيرادات التشغيل • كفاءة التحصيل • حالات التفاوت في تعرفة المياه	• توعية وتثقيف مجالس إدارة مزودي الخدمة • إستحداث نظام مصالح المياه الإقليمية • تعزيز قدرة المؤسسات على تصويب أوضاعها المالية • تعزيز مبدأ الشعور بالمسؤولية والرضى والإنتماء لدى المواطن